

دراسات إسلامية

سلسلة تصدر

في منتصف كل شهر عربي

جمهورية مصر العربية

وزارة الأوقاف

المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

# رؤى إسلامية في التنمية التقنية المستقلة

أ. د. سيد دسوقي

القسم الثاني

العدد: ١٠٤

القاهرة

صفر ١٤٢٥ هـ - إبريل ٢٠٠٤ م

يشرف على إصدارها

الدكتور/ محمود حمدى زقزوق

وزير الأوقاف

ورئيس المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

الدكتور/ عبد الصبور مرزوق

نائب رئيس المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



## تقديم

### بين يدي الجزء الثانى :

يتساءل الناس فى بلادنا عن الذى يمكن عمله لمواجهة الأخطار المحدقة بنا فى مجالات التنمية المختلفة ، وهل هناك حل قريب يمكن أن يحتشد الناس من خلاله دفاعاً عن مواردهم وأسواقهم ؟ .. تلك الموارد والأسواق التى يحيط بها الطامعون من كل حذب وصوب . وما هى البدائل التنموية المختلفة المتاحة لشعبنا ؟ تزيّن لنا الوحوش التنموية المتربصة بنا منتجات مصانعهم حتى نقع لها ساجدين ، وحتى ننسى أنماطاً حياتية يمكن أن تحقق لنا الاستقلال التتموى ومن ثم كل أنواع الاستقلال الأخرى : الثقافية والاجتماعية والسياسية .

وهذه الأوراق التى بين يديك - أخى القارئ - والتى رأى الإخوة فى المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - أن تنشر فى جزئين لدواعى فنية ، هذه الأوراق هى محاولة لتحليل هذه الأسئلة ومحاولة الإجابة عليها . والدراسة وإن صدرت فى جزئين ينبغى أن تقرأ جملة واحدة ، والله من وراء القصد ..

أ . د . سيد دسوقي حسن



# الفصل الرابع

## الطاقة البشرية

### بين الحرفية والإنتاج

### النمطى فى العالم النامى





## الطاقة البشرية

لقد عشت طفولتى فى مجتمع يعيش مما صنعت يداه.. يزرع أرضه.. ينسج ثوبه.. يصنع أدواته، لقد رأيت أمى وجدتي وخالاتى يصنعن الجبن فى البيت والزبد فى البيت والخبز فى البيت... وأدركت خال أبى وهو يحترف صباغة النسيج الذى صنعه أيدينا من القطن... ورأيت وعملت فى ورشة أبى التى كانت تصنع الأحذية لأهل القرية وما جاورها من القرى.. وكان أبى لا يعمل فى صناعة الأحذية فحسب ولكنه كان يعمل فى الزراعة والتجارة على حد سواء.. وكنا لا نعرف من الفاكهة إلا ما تنتجه أرضنا الطيبة المعطاءة... نأكل من ثمرات النخيل والأعاب والجوافة والمانجو والبرتقال رزقاً حسناً... وتجفف أمى وجدتي وأخواتى البلح العمرى ما نأكل منه طوال العام... ويجففن كذلك أنواعاً من الخضراوات لنظل نطعمها فى غير أوانها وحتى يحين موعدها بعد شهور.. وكنا نبني بيوتنا من الطوب اللبن الذى تصنعه أيدينا من طين أرضنا؛ وهو ما جاد به النيل عليها من طمي يفيض به طول السنين.. ونسقفها بسعف النخيل وخشبه ونتخذ من النباتات الجافة والأخشاب الجافة من عطاء أرضنا وقوداً لطعامنا ودفئنا وصناعاتنا.

وكان الصبية يتنقلون بين الورش ليدركوا بعض الحرف  
ويتقنوها.. وكانت هذه الورش معاهد عظيمة لتخرج المهرة من  
العمال ...

وما إن يبلغ الصبى الخامسة عشرة حتى يكون قد امتهن مهنة  
يشارك من خلالها فى اقتصاد القرية... ويستعد بعدها للزواج وبدء  
أسرة جديدة .

وكنا لا نطعم إلا أشهى اللحوم مما ننميه فى حقولنا من الماعز  
والخراف والجمال والبقر والطيور ومن الخضراوات الطازجة التى لم  
تعبث بها آلاف الأيدي .

وكنا نعطي المدينة أسباب حياتها ونأخذ منها بعض كماليات  
نستطيع العيش بدونها ...

كنا نعطيها الحبوب والبقول والقطن واللحم والخضراوات  
واللبن والزبد والجبن والبيض والقصب، وتعطينا هى الشاي والسكر  
والبن وبعض المنسوجات الفاخرة لبعض المترفين، وكنت أعرف  
أهل القرية جميعًا ويعرفنى أهل القرية جميعًا.. ولم يكن كل فلاح  
يملك محراثًا.. ولكننا كنا مجتمعًا تعاونيًا نشترك فيما غلا سعره من  
الأدوات... فلا يبخل الغني بمحراثه ولا طمبوره...

وكان الجلاب هو زينا القومى .. وله صورتان .. صورة قديمة  
نسميها "البلدى" وصورة حديثة نسميها "الأفرنجى" ، وأذكر أن "

البيجامة " لم تدخل قريتنا إلا فى من منتصف الأربعينيات وكانت  
مادة للسخرية فى أول عهدنا بها ...

وكانت صلة القرية بالحكومة واهية كخييط العنكبوت.. متمثلة فى  
نقطة الشرطة والتجنيد الإلزامى وبعض المصالح المدنية من خلال  
مأذون القرية والعمدة ومشايخ البلد والمدرسة الأولية الحكومية...  
أما المنازل فتكاد تكون داخلية تمامًا يسعى عقلاء القرية  
لحلها بالمعروف .

أيام قد خلت... يميزها إيقاع متناغم مع الطبيعة...  
واكتفاء ذاتى وعطاء للغير من غير ضجيج ولا ادعاء...  
ثم أنت من بعد ذلك أيام لنا فيها ظنون وأى ظنون...  
فالقوة الاقتصادية التى كانت تملكها القرية بدأت تفقدها رويدًا  
رويدًا بعد أن انتشرت الدولة فى القرى والنجوع وفرضت أنماطها  
فى التعليم والإدارة والاقتصاد والترفيه فأحالت الفلاح المنتج إلى  
جائع ينتظر الطعام يأتيه من خارج قريته... حتى الخبز والفاكهة  
واللحم يأتيه من أعالي البحار...

لقد سرق التعليم العام الذى أصبح كالماء والهواء فى وزارة طه  
حسين كل موارد الحرف والزراعة من الرجال وأحالهم إلى أنماط  
من البشر يأكلون ويشربون ويترفهون ولا ينتجون.. وأصبح أمرًا  
عاديًا أن ترى " شابًا " عمره قد تجاوز الثلاثين وما زالت أمه تتفق

عليه وتسعى فى خدمته... وما زال هذا " الشاب " ينتظر خطاب تعيين للعمل كمومياء فى إحدى وظائف الدولة التحنيطية، ولم يكن نظامنا التعليمي ضالعاً وحده فى مأساة الحرفية والطاقة البشرية المعطلة ولكن إصرارنا على " التصنيع من فوق " أضاف همًا ثقيلاً إلى همومنا المتراكمة " فالتصنيع من فوق " أى من فوق طاقة المجتمع الاستيعابية قد أفقدنا فرصة تاريخية للتدرج الواعى بطاقتنا البشرية فى مدارج الصناعة حتى تستوعب هذه الطاقة دروس الصناعة شيئاً فشيئاً...

فالصناعات المتقدمة تحمل معها آلاف الطيوف من الأعمال والمهارات فى التشغيل والتصميم والتطوير والإدارة والاجتماع والاقتصاد ، وكلها أمور يقوم فيها أصحابها الغربيون ولم ندرك من هذا كله إلا بذلنا للطاقة الرخيصة والعمالة الرخيصة...

ثم إن هذه الصناعة الفوقية تتطور فى بلادها بسرعات مجنونة ونحن فى اللحاق بها نحرم أنفسنا من فترات الحضانة الهادئة اللازمة للتعليم والتدريب والاستيعاب...

فى محاولة الهيئة العربية للتصنيع الحربى أن ترتفع بكفاءة العاملين فيها إلى مستويات متقدمة كونت جهازاً جديداً أسمته المعهد العربى للتدريب والذى صمم برنامجاً لإعادة تعليم وتدريب المهندسين فيه بالتعاون مع بعض الكليات فى إنجلترا وفرنسا ومصر، ومن

خلال هذا البرنامج حصل الكثيرون على شهادة الماجستير فى الهندسة .

وما إن حصل هؤلاء على الماجستير حتى أصبحوا يتطلعون إلى الدكتوراة وإلى العمل فى الخارج وضاقوا بالمصانع وأصبحت مشكلة بقائهم فى المصانع مشكلة حقيقية للإدارة فى هذه المصانع ، وزاد من صعوبة الموقف أن توقف التعاون العربى فى هذا المجال فتوقفت كثير من المشاريع إلى حين ، وأصبح هؤلاء الشباب الذين ذاقوا حلاوة الحياة العلمية فى الغرب وسرعتها وبهاءها عبئا ثقيلا على أنفسهم وعلى مصانعهم وبدأت الاستقالات والهروب إلى الخارج... فقدناهم لأننا أعددناهم لغير ظروفنا وسهلنا لهم رؤية البديل المناسب وظيفيا فأغريناهم به فاندفعوا إليه وهم حائرون بين وظائفهم وبين مستقبلهم الموهوم .

وهذا الذى حدث فى الهيئة العربية للتصنيع هو صورة مصغرة لما يفعله بنا جهازنا التعليمى كله من إعداد الأمة لغير مهامها الواضحة فيضيع الباقون فى الداخل والذاهبون إلى الخارج . ولعلنا نستعيد هنا ما قلناه فى مكان آخر عن تفاعل المقاييس فشباب المهندسين الذين أنفقت الهيئة على تدريبهم يعيشون داخل مصانعهم وفى مجتمعهم بمجموعة مقاييس اجتماعية معينة تحدد اقتصادهم وتحدد اجتماعياتهم والمستوى الحضارى العام الذى يعيشونه .

فما فعلت الهيئة إلا أنها دربتهم وعلمتهم وعرضتهم لعالم تختلف  
مجموعة مقاييسه عن المقاييس الحاكمة فى حياة هذا الشباب اختلافًا  
بيننا.. اختلافًا يستحيل معه التناغم والاستفادة... مع غياب القدرة التى  
تعطى المثل فى البذل للوطن وظهور أنماط من البشر لا يعطون شيئًا  
بينما يأخذون كل شىء .

كما أن إدخال الميكنة على حرف كانت مستقرة فى بلادنا لأجيال  
خلت أدى إلى اختفائها أو توهينها وضع معها طاقة بشرية... لا هى  
قادرة على القديم ولا هى قادرة على الجديد... لقد بدأت أجيال  
النجارين والدباغين وصناع الأثاث وصناع الأحذية والنساجين  
وغيرهم فى الاختفاء لتحل محلهم الماكينة المستوردة والتى تضيف  
إلى ضعفنا ضعفًا جديدًا حيث نلهث وراء قطع الغيار والتجديد  
والمواد الخاصة التى لا ننتجها وإنما نستوردها فنخضع عالم  
السياسية لعالم الاقتصاد وتزيد تبعيتنا أضعافًا .

وثمة أمر آخر خطير يعوق قيام حرف جديدة وهو اتجاهية  
المنتجات إلى الزوالية حسب تعبير مؤلف صدمة المستقبل .  
فمن الذى يريد أن يصلح ساعته الرقمية ...

إن إصلاحها يتكلف أضعاف ساعة جديدة... وإن الاستبدال هو  
إحدى السمات المميزة لمجتمعات ما بعد الصناعة .

ولقد تبيننا منتجات مجتمعات ما بعد الصناعة رغم أننا مجتمعات ما قبل الصناعة .. وأصبح الاستبدال سمة من سماتنا .. فقد يكون الاستبدال ظاهرة صحية لمجتمعات ما بعد الصناعة ولكنها بالتأكيد ظاهرة مرضية بالنسبة لمجتمعاتنا .. مجتمعات ما قبل الصناعة ... فحرفة الساعات القديمة فى بلادنا تعتبر معملاً نتعلم فيه أبجديات التكنولوجيا الحديثة ونرى فيه التروس والزنبرك والقلاووظ ونقل الحركة وتخفيضها وظاهرة الاهتزاز ومداهها ولكننا نتحرك ذيو لا فى العالم لا رؤوساً.. وويل لذيل ليس أمامه رأس .

إن التبديل الذى هو سمة من سمات المجتمعات الغربية اليوم سوف يضعف لا محالة قدرتنا التعليمية والتي تساعد الحرف فى تأصيلها .

وفى مثل هذه الظروف يجدر بشعوبنا أن تمتع نفسها بفترة حضانة تسد فيها منافذ رياح التبديل الدائمة والمتعلقة بالخطوط الأولى للتكنولوجيا المعاصرة وتقنع بالغوص فى تكنولوجيا متوسطة ، وذلك كله يحتاج منا إلى فلسفة حياتية تعلمنا إنتاجاً أكثر وزهداً أكبر .. أى أن فلسفتنا يجب أن تحرص على استقرار بعض المنتجات حتى لو كانت لها بدائل متغيرة فى الغرب وتقاليع جديدة كل يوم فى بلاد ما بعد الصناعة .. ويرتبط بذلك توازن وتكامل بين أنماط من

الحرفية البسيطة إلى حرفية جديدة متكاملة مع صناعات نمطية ،  
ولنأخذ منظومة الأثاث كمثال لتكامل الحرفية والنمطية .

الأثاث فى بلادنا اليوم منظومة مهلهلة تمثل واقعنا النفسى  
المبعثر... ففى خلال هذا القرن تطور الأثاث المنزلى من نمط شبه  
مستقر على مدى آلاف السنين إلى أنماط أخرى تتسارع فى التغيير  
والتبديل مع كتب النماذج الأوروبية جميعها من أول إيطاليا إلى  
آخر أمريكا ... إن أبسط ما يقال عن هذا الأثاث الشائع الآن بيننا أنه  
غير وظيفى وغير مناسب مع ضيق المساحات فى بيوتنا وأزمة  
المساكن المحيطة بنا فى كل أنحاء العالم العربى ، ولا يقولن أحد إن  
هذا يمثل الذوق العام السائد ... وإنما يمثل أنماطاً انتشرت مع القابلية  
للاستعمار والركون إليها ...

هل يمكن أن تتعاون الحرفية والنمطية فى منظومة الأثاث ؟  
أجل .. يمكن ذلك ونقطة البدء فى جامعاتنا ومراكز بحوثنا المختلفة ؛  
حيث يبدأ الباحثون بدراسة أنماط جديدة من الأثاث تحقق الوظيفية  
والاقتصاد وتساهم فى مشكلة العمالة المعطلة ، فلو درس هؤلاء  
الأساتذة وتلاميذهم مجموعة من النماذج النافعة وحولوها إلى  
مجموعة من العناصر التى يمكن إنتاجها نمطياً وأعدوا مع هذا  
كراسة تجميع وتوضيح لبعض العمليات الإنشائية وتم ذلك على



مستوى الاستثمار الخاص لاستفادت النمطية واستفادت الحرفية على حد سواء .

جاءنى طالب يدرس الماجستير فى موضوع التصميم الأمثل للهياكل.. ولقد أعطاه زميل لى هذه النقطة البحثية وتركه لمجموعة من المعايير الرياضية يقارن بينها ويجربها على الحاسب الآلى ... قلت لهذا الطالب ماذا لو بدأت تفكر فى التصميم الأمثل لهيكل مكتب صغير للتلاميذ ... كلنا نريد مكاتب لأبنائنا للاستذكار وما هو معروض فى الأسواق ليس مثاليًا فى شيء .. لا فى المساحة التى يستخدمها ولا فى قدرته التخزينية ولا فى طوله وعرضه ... مجرد مكتب صنعه نجار يجهل كل المتطلبات الحيوية لهذا المكتب ؛ لأنه أصلا لا يعرفها ولم يجلس للاستذكار يوماً ما على مكتب .

وماذا لو بحثت فى تصميم هذا المكتب من مجموعة من العناصر يمكن ضمها جميعاً فى صندوق ومعها خردواتها بحيث يستطيع الطالب بشيء من التوضيح فى كراسة مرافقة أن يجمع هذا المكتب فى البيت حتى يتدرب ويعمل ويكون ذلك درساً من دروس حياته ..

ولم يرق هذا الاقتراح لطالب العلم الذى يتصور العلم معادلات وحاسبا آليا ونظريات معقدة لا يفهمها أحد وانصرف ولم يعقب .

بل إننى خيرت طالب دكتوراة بين البحث فى منظومة الأثاث  
كمنظومة هندسية اجتماعية وبين منظومة الصيانة فاختر الصيانة .  
وهذه مشكلة الوعى الحضارى بأهمية مشكلات بعينها والتي  
نراها غائبة عن عقول وأفئدة مثقفينا الجامعيين والعاملين فى مراكز  
البحوث .

مرة أخرى نحن نحتاج إلى بحوث متصلة فى النظر إلى  
المنظومات المختلفة فى حياتنا وتنظيم كل منظومة من داخلها بحيث  
تتعاون فيها الحرفية والنمطية على بناء الخبرة الوطنية وتلبية  
الحاجة القومية .

وهاهى ذى مشكلات التحول للإنتاج النمطي والتوازن بينه  
وبين الحرفية وهى مشكلات جديرة ببحوث متصلة :  
١- الطاقة البشرية وقدرتها التغييرية .

٢- مفهوم العمل والوقت والحرفية والمعادلة الإنتاجية وتوازن  
الطاقة بالنسبة للفرد المسلم .

٣- المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المرتبطة  
بالتحول للإنتاج النمطي .

٤- دور الإنتاج النمطي فى استنبات الصناعة الوطنية .

٥- دور الحرفية فى استنبات الصناعة الوطنية .

- ٦- التوازن بين الحرفية والإنتاج النمطي فى وعاء اجتماعى معين وظروف حضارية معينة .
- ٧- الإنتاج النمطي للعناصر الأساسية وطيف الحرف التى يجب تشجيعها فى برنامج قومى موجه .
- ٨- صناديق الهوايات كطريق لاستتبات الحرف .
- ٩- طيف الحرف وطيف التدريب المطلوب لكل حرفة .
- ١٠- التجربة الغربية فى التحول من الحرفية إلى الإنتاج النمطي والدروس المستفادة من هذه التجربة، مع ملاحظة أن التحول من الحرفية إلى النمطية اقترن بقدرة المجتمع على صناعة أدوات الإنتاج النمطي .
- ١١- علاقة آلات الحرف بآلات الإنتاج النمطي المشابه .
- ١٢- فلسفة الإنتاج النمطي وعناصره .
- ١٣- برنامج حضارى للتحول المرجو، بحيث يكون هناك تواجد أمثل بين الحرفية والإنتاج النمطي فى وعائنا الاجتماعى .
- ١٤- الاستخدامات الثابتة للأشياء على مستوى الدولة كأداة من أدوات التحول إلى الإنتاج النمطي .



# الفصل الخامس

## التقليد واستنبات

## التكنولوجيا



## التقليد واستنبات التكنولوجيا

يضرب الناس الأمثال بأهل اليابان عندما يأتى ذكر للتقليد الصناعى ، حتى شاعت نكتة عنهم تزعم أن رجل أعمال يابانيا أعطى مصنعًا يابانيًا قلم حبر لتقليده ، فلما انتهى المصنع من مهمته وجد رجل الأعمال أن القلم لا يكتب فلما اشتكى الأمر للقضاء وحقق الأمر وجدوا أن المصنع قلد القلم الأصلي تمامًا.. فلقد كان القلم الأصلي لا يكتب .

وإن كانت هذه نكتة فإن الواقع أغرب من الطرائف والنكات.. ويحكى التاريخ الصحيح أن تجار السلاح الأوروبيين كانوا يمرون بسفنهم على بلاد الشرق الأقصى فى القرن التاسع عشر، وفى عام مروا على بلاد الملايو التى يقطنها المسلمون وباعوهم أسلحة كثيرة ثم مروا على اليابان وباعوهم بعض الأسلحة ، وفى العام الثانى مروا على الملايو فطلبوا مزيدًا من الأسلحة ، أما اليابانيون فلم يشتروا منهم .. لقد قلدوها وصنعوها ولم يعودوا فى حاجة لشرائها .

وفى مقالاته فى مجلة أكتوبر القاهرية يحكى الدكتور حسين مؤنس عن اليابانى الذى كان مبعوثًا فى أوائل هذا القرن للحصول على الدكتوراة فى الهندسة ، ثم وجد نفسه يضيع وقته وجهده فى دراسات نظرية لا طائل منها ، وكيف أنه وزملاءه المبعوثين أغرقوا

أنفسهم فى المعادلات والتحليلات فقرر بينه وبين نفسه أمراً ، سأل نفسه : ما هو مفتاح التكنولوجيا الغربية فى هذا الوقت ؟ وأجاب بأنه الموتور . إذن فليعد لليابان بسرّ صناعة الموتور ، واشترى موتوراً من ماله الخاص الذى يأكل به وعكف عليه يفكه قطعة قطعة ، وكلما فك قطعة رسمها ورقمها حتى فك الموتور كاملاً ، ثم أعاد تركيبه وأعاد ذلك عدة مرات حتى أدرك كل أجزاء الموتور ووعاها ، ثم عاد للكتب يتفقه فى بعض النظريات الحاكمة لعمل الموتور ، وأراد بعد ذلك أن يعمل فى بعض المصانع التى تصنع الموتور ، فذهب إليها عاملاً يكتشف فى هدوء أسرار صناعة الموتور ودقائقها . ولما أيقن أنه يعرف أسرار هذه الصناعة وما بقى إلا أن ينقلها لليابان كتب للملحق الثقافى اليابانى بقصته ، فنقلها هذا بدوره لوزير التعليم الذى نقلها للإمبراطور ، وبعث له الإمبراطور بما يعادل خمسة آلاف جنيه ليشتري كل ما يلزمه من معدات لصناعة الموتور اليابانى ، ولما فرغ من مهمته بعد عدة سنوات ذهب لزيارة الإمبراطور ومعه عينة من هذه الموتورات التى استمع الإمبراطور إلى صوتها فى نشوة قائلاً : هذه أعذب موسيقى سمعتها فى حياتى .

هذا اليابانى العظيم لم يعد لليابان بالدكتورة ، وإنما عاد إليها بعزتها ومجدها .. عاد إليها بتقليد مفتاح الصناعة الأوروبية ، وعاونه



على ذلك الملحق الثقافى ووزير التعليم والامبراطور ، ولم يحاولوا أن يخذلوه أو يتهموه وإنما ساعدوه وشجعوه .

لقد أدرك هذا اليابانى أهمية التقليد الصناعى ؛ فترك من أجله الدكتوراة ، واكتفى بما تعلمه من نظريات تكفيه لنقل سر الصناعة ، ولم يكن الإدراك عند هذا الفرد اليابانى يكفى للوصول إلى الغاية إذا لم تتكاتف معه الثقة ويؤازره الوعى والوطنية عند الملحق الثقافى والوزير والامبراطور .

أين كانت اليابان من بلد عربى مسلم كمصر منذ أكثر من قرن ؟ كانت مصر أكثر تقدماً منها ، حتى إنهم أرسلوا بعثة فى تلك الفترة للوقوف على أسباب سبق مصر لهم ، ثم انظر وتبصر حال عالمنا العربى وحال اليابان اليوم !! والحق أن التقليد الصناعى من أهم الدروب التى ينبغى أن تسلكها الشعوب فى استتبات التكنولوجيا الوطنية.. وما فعله اليابانيون يجب أن يصبح نبراساً لكل شعوب العالم الثالث تترسم خطاه وتمضى على هديه فى سعيها للتصنيع .

وللأسف الشديد فإن التقليد الصناعى يكاد أن يختفى تماماً من حياتنا الصناعية ؛ فالصناعة فى بلادنا تعتمد طريق رخص الإنتاج لا تحيد عنه ، ولقد تعقدت عقود رخص الإنتاج تعقيداً يستحيل معه نمو الصناعة الوطنية ، وأصبحت شروطها معوقة تماماً لأى استتبات تكنولوجى ، انظر إن شئت لمصنع سيارات عربى كمصنع نصر

للسيارات .. فبعد أكثر من عشرين عامًا على بدء إنتاجه ما زال هذا المصنع يعتمد على رُخص إنتاج فى كل شىء حتى فى مواسير العادم التى يصنعها السمكرية فى ورشهم الصغيرة . إن الدول الكبرى عن طريق المنظمات الدولية تُدخل الشعوب الصغيرة فى معاهدات صناعية لحماية صناعاتها من محاولات التقليد . وأحسب أن ذلك عبث يجب أن نحيد عنه .

نعم .. يجب أن نحصل على رُخص إنتاج ولكن لابد أن تقوم رُخصة الإنتاج بدور الشرارة الأولى فى الفلسفة الصناعية ، ومن أجل ذلك لا بد أن يكون فى المصنع جهاز تقليد على أعلى مستوى تقنى وعلمى ، وأن يكون هذا الجهاز متصلًا بالجامعات ومراكز البحوث ليوزع عليها بحوث التقليد ومشكلاته ، وفى نفس الوقت تحاسب الإدارة العليا فى المصانع حسب برنامج زمنى لا بد أن تنتهى خلاله الاعتماد على رُخص الإنتاج وتعتمد بعده على التقليد ثم الابتكار .

وفلسفة التقليد تقوم أساسًا على فهم كامل للوظائف التى تقوم بها الأجزاء المختلفة لمنتج ما مجتمعة أو متفرقة ، ونظريات هذه الوظائف ونوعيات المواد المختلفة المطلوبة لهذه الأجزاء وخصائصها الطبيعية والميكانيكية ، فإذا ملكنا معرفة النظام ومعرفة جيدة عن وظائف أجزائه ، وتوقعنا ضرورة وجود خصائص طبيعية

وميكانيكية معينة لهذه الأجزاء نكون قد حصلنا على جزء كبير من المطلوب معرفته ، ولكن ستظل هناك خبايا تقنية تعتبر من دقائق التكنولوجيا الحديثة وليس الحصول عليها بـ سهل أو ميسر حتى لو حصلنا على رخص إنتاج .

فمثلا إذا كنا نعرف أن جزءاً من المنتج يجب أن يؤدي وظيفة معينة بمواصفات معينة تحتاج إلى خواص بعينها .. هذه المعرفة تمكننا من توقع مادة هذا الجزء أو بدائلها في حدود ٩٥% بطرق معروفة في علوم المواد.. ولكن ستبقى هناك آثار وإضافات في هذه المواد لا يمكن أن تعرف إلا بمحاولات عملية حتى نصل إلى الصفات المرجوة .

ولا بد على المقلد كذلك أن يجرى بحثاً تطبيقية لدراسة النواحي الوظيفية من حيث المتانة والاعتمادية والعمر الافتراضي على المنتج المقلد، ولقد شاهد بعض زوار اليابان عندما زاروا مصنعا للسيارات هناك باب سيارة أمريكية تحت الاختبار ليقيسوا عمر الباب وعمر أجزائه المختلفة .

### **التقليد والفجوة التكنولوجية والعلمية :**

في المجتمعات الصناعية أو ما بعد الصناعية تتولد الأشياء والماكينات بسرعة مذهلة من أجل ذلك ، وفي بلاد كبلادنا التي تفصلها فجوة كبيرة علمية وصناعية عن هذه البلاد الصناعية يجب

أن نمتع أنفسنا بفترة حضانة ، بعيدًا عن هذا التسارع المذهل فى عالم ما بعد الصناعة ، ونحتاج حينئذ إلى ترشيد علمى للاختيار الذى نختاره فى عمليات التقليد أو حتى رخص الإنتاج .

فهناك صناعات أساسية ومنتجات بذاتها نستطيع باختيارها وتقليدها أن ننبت فى بلادنا التكنولوجيا المعاصرة .

ولن يحمينا من هذا التسارع الرهيب فى عالم ما بعد الصناعة إلا عدة أمور ، أهمها الاختيار النفسى لمنهج الحياة الكلى والذى يحد من حبنا للتكاثر واللهث وراء أشياء لم تصنعها أيدينا ، ومنها أن نركز على تقليد أدوات الإنتاج الضرورية قبل أن نقلد الأشياء الترفيهية ، ومنها أن يكون التقليد موجهًا لاستغلال الطبيعة المحيطة .. فمثلا عندما تتوفر الشواطئ والبحيرات والثروة السمكية يجب أن تتجه الجهود إلى تكنولوجيا الصيد كمصدر أساسى من مصادر العيش ، ومن هنا يجب أن نهتم بتقليد كل أدوات الصيد .

وينبغى أن نعلم أن لكل تكنولوجيا مناخًا علميًا يجب أن يكون متوفرًا فى المقلد ، صحيح أن التكنولوجيا شىء والعلم شىء آخر .. جسدان معنويان مختلفان ، ولكن كل مستوى تكنولوجى يستلزم مستوى علميا كمناخ محيط به .

وهذا بالطبع يحد من الطموح الواهى لكثير من الشعوب الحابية  
والتي ما زالت تعاني من أمية غالبية ، والتي تسعى أول ما تسعى  
للتعامل مع تكنولوجيات متقدمة .

ولا بد أن تخطط الدولة لمستويات علمية وتكنولوجية متعاقبة ..  
تخطو من واحدة إلى أخرى فى وثوق واطمئنان ، مدركة لدورها  
كمنظم ورابط للجهود الصناعية المختلفة فى الأمة ، سواء قام بها  
الأفراد أو قامت بها الدولة نفسها ؛ فتسعى الدولة مثلا إلى تحليل  
المنتجات الصناعية المطلوبة إلى عناصر ، والعناصر إلى عناصر  
أقل منها حتى تحصل على عناصر ذات أهداف عامة ، وتنتج فى  
الغرب بكميات كبيرة ، وتباع جهرا فى أسواق الصناعة العالمية  
بأسعار معروفة .

فتسعى الدولة حينئذ إلى توفير هذه العناصر فى الأسواق  
المحلية ، وتقديم لمن يريد دراسات عن الصناعات المطلوبة وطنيا ،  
وفى نفس الوقت تعد الأمة تعليميا لتصل بها إلى مستوى علمي  
يناسب المستوى التكنولوجي المرجو .

فإذا اندفعت الأمة حكومة وأفرادا فى التعلم والتصنيع حتى بلغت  
المستوى المرجو بدأت الدولة فى التخطيط لمستوى آخر علمي  
وتكنولوجي ، هذا الدور للدولة يجب أن يصبح مادة بحث فى مراكز  
البحوث والجامعات ، ويجب ألا يترك فى أيدي السياسيين

والاقتصاديين وحدهم .. فما نحن فيه اليوم من فوضى علمية وتقنية  
هو نتيجة حتمية لتركنا جهود التخطيط في هذا الميدان في أيدي  
السياسيين والاقتصاديين وحدهم .. ولا بد أن نبحث من جديد في  
هيكل المنظومة البشرية اللازمة للتخطيط الرائد لمستويات العلم  
والتكنولوجيا المتعاقبة ودور التقليد في استنباتها .. أو سنظل واقفين .

## الفصل السادس

# منظومة الصيانة فى دولة نامية





# منظومة الصيانة فى دولة نامية

تمهيد :

الصيانة هى المعمل الحضارى الأول لتعليم الأمة مبادئ التكنولوجيا ، وهى الأداة الأساسية فى ارتيادها دروب التصنيع . ومع ذلك فالشعوب النامية غافلة أشد الغفلة عن البحث فى إقامة منظومة الصيانة وتشبيدها ... ومع الوقت يصبح إنشاء هذه المنظومة أكثر صعوبة علماً واقتصاداً وتتعدد وسائلها ومنهجها بطريقة متسارعة فى دروب التخصص الدقيق المتقدم حتى ليظن العالمون أن الأنواع الجديدة من الصيانة المتقدمة أضحت تفرض على الشعوب النامية قيوداً عنيفة تمس سيادتها وأمنها فى الصميم . وانظر إن شئت إلى إحدى شركات الطيران العربية التى كانت قد اكتسبت مهارة صيانة وصلت بها إلى القيام بحوالى ٧٠% من أعمال الصيانة الخاصة بطائراتها بقدرة ذاتية ... ولكن الطائرات الحديثة وما أملتة من شروط فى الأمان والأداء انتكست بهذه الشركة من ٧٠% إلى ٢٠% من أعمال الصيانة . الواقع المر هو أن الصيانة فى معظم البلدان النامية قضية عشوائية لا تنتظم داخل منظومة ولا يحيط بها فكر مدبر لإعدادها سواء بالنسبة للدولة أو بالنسبة للأفراد .

والحق أن هموم الصيانة بالنسبة للشعوب النامية تغاير تمامًا همومها في البلدان الصناعية ؛ ففي البلدان الصناعية يتنازع الصيانة اتجاهان :

اتجاه الزوالية فيما يتعلق بنزعة الإنسان الغربى إلى التغيير والتبديل والاستكثار ، واتجاه الاعتمادية فيما يتعلق بالأمن والأداء فى أدوات الحرب وسفن الفضاء .

والمجتمع الغربى الصناعى يبحث عن حل وسط بين هذين الطرفين المتنازعين حيث يملأ الأول اتجاهًا إلى عمر زوالى قصير ، ويملى الثانى اتجاهًا إلى عمر زوالى طويل .

ولنقرأ معًا هذه الكلمات من كتاب " الدبابات .. دقيقة وعظيمة Tanks are mighty fine things " للعالم الأمريكى ويزلى ستوت (Wesley Staut) ، حيث يشير إلى أن " الاعتمادية " فى صناعات الدبابات الأمريكية هى التى هزمت الألمان .

يقول ستوت : لقد كان للألمان مهارات عالمية وعبقريات عظيمة ويملكون أحسن الأدوات وما كانت تنقصهم المواد ، ولقد سبقونا فى كثير من الأحوال فى تحسينات أساسية ... ومع ذلك فهم يعللون هزيمتهم نتيجة لتفوقنا العددي والمادى ... ولقد كان لنا هذا التفوق المادى والعددي ولكن ذلك لم يكن السبب الوحيد .... إن دباباتنا كانت الأفضل .. وكانت الأفضل لأن الألمان ما تعلموا قطًا

أن يفكروا من منطلق الاعتماد " Telialabity " كما كنا  
نستخدم الكلمة للتعبير عن مبدأ أساسى " الأداء الأعظم مع الرعاية  
والتغيير القليلين " .

أما الشعوب النامية فمقاصد الصيانة فيها أمران هما : حفظ  
الطاقة القومية واستنابات التكنولوجيا ، ولن نخطو فى هذا الطريق  
خطوات صالحات حتى يتم تصميم منظومة الصيانة تصميمًا يرشد  
الجهد الحكومي وجهد الأفراد فى تناغم يحقق المقاصد المرجوة من  
غير تفريط ولا إفراط ، فلا بد من صياغة دور الدولة فى المنظومة  
ليحقق مجموعة من الأهداف المتداخلة والمتكاملة مثل صياغة  
القوانين والنظم التي تحكم :

١ - استيراد الأشياء وحق الصيانة .

٢ - ملكية الأشياء وضرورة تعلم الصيانة الأولية والامتحان  
فيها كشرط من شروط الملكية أو باختصار التشغيل وحق الصيانة .  
٣ - حجب الإنسان العربى عن تدفق " بضائع الزوالية " من  
الغرب حتى نتيح لهذا الإنسان قدراً من الوقت للتعامل مع "بضائع  
بطيئة" يصونها ويتعلم منها الجديد .

٤ - فرض قوانين على المصانع الوطنية بعمل كتب صيانة  
واضحة للمستعمل وكذلك تستطيع الدولة أن تلعب دوراً مهماً فى  
منظومة الصيانة عن طريق الجهاز التعليمى ، فنحن أمة سنظل

نعيش على الاستيراد الصناعي لفترة قادمة غير قصيرة ، وفى مثل هذه الظروف تلعب الصيانة دوراً أساسياً ودوراً جوهرياً فى حفظ الطاقة القومية وفى استنبات التكنولوجيا ، فإذا وضحت هذه الحقيقة الأساسية ظهر لنا قيمة إعادة النظر فى كل مناهجنا التعليمية لتخدم منظومة الصيانة .

فالدراسة الأولية لمناهجنا التعليمية سواء ما قبل الجامعة أو ما بعدها تظهر بوضوح أن الصيانة ليست وجهة ولا هدفاً من أهداف العملية التعليمية ، وبالطبع لن يضطلع بهذه المهمة فى الدولة إلا المشتغلون بالتعليم سواء كانوا فى الجامعات أو فى غيرها .

وبجانب النظر فى المناهج جميعها لتتخذ لنفسها وجهة صيانية لا بد من إعداد مجموعة من المناهج على مستوى البكالوريوس ومستوى الدراسات العليا تهتم بالصيانة كعلم وتثير فى الطلاب والأساتذة الرغبة فى بحوثها حتى تصبح المفاهيم الصيانية التى تتمخض عنها الدراسة المختلفة شائعة بين أكبر قدر من التقنيين الذين سيديرون دفة الصناعة فى أجيال مقبلة .

وليتذكر القارئ أن كل ما ذكرناه حتى الآن يحوم حول حمى الصيانة ولم يقع فيه بعد .. ولقد ذكرناه من قبل لأنه بدوننا لن تقوم لمنظومة الصيانة قائمة .. فمن غير قوانين حاكمة وتعليم وتدريب

يوفر الطاقة البشرية المدربة وإدارة محيطية بأبعاد العملية  
الصيانية ودورها الحضارى .. من غير ذلك يصبح كل جهد  
فى الصيانة ضائعاً وتتعارض الجهود وتصطدم المصالح . من أجل  
ذلك ذكرنا هذه الدراسات المطلوبة أولاً لتحديد هيكل منظومة الصيانة  
وتحديد مصادر طاقتها البشرية من خلال التدريب ، وإذا جاز لنا أن  
نستخدم تعبيراً شائعاً فى الحاسبات الإلكترونية فنقول بأن المشاريع  
السابقة مشاريع " لينة " ، وبقي أن نذكر المكونات " الصلدة "   
لعمليات الصيانة ، فخدمات الصيانة أربع : خدمات الإصلاح  
والتجديد - خدمات الصيانة الدورية والوقائية - خدمات التركيب  
والتشغيل - خدمات التدريب واكتساب المهارات الخاصة .

**إننا نستطيع تلخيص المهمة المطلوبة فى تحديد نماذج  
مؤسسات الصيانة فى عدة أمور :**

أ- دراسة نوعية الصيانة المطلوبة وحجمها فى فترة مستقبلية  
معينة .

ب - دراسة واختيار أمثل لمجموعة من النماذج التى يمكن  
إقامتها سواء على مستوى الأفراد أو مستوى المنشآت أو مستوى  
الحكومات .

ج - دراسة واختيار أمثل لمجموعة من الخيارات التعليمية  
والتدريبية .



## الفصل السابع

الواقع التتموى وبعض  
المحاولات الإصلاحية





## الواقع التنموى وبعض المحاولات الإصلاحية

### (٧-١) ملاحظات حول الحالة التقنية فى مصر

قبل أن نلقى باللوم يمينا وشمالا ، نرى أن الأمة بأسرها تتحمل وزر ما نحن عليه من حالة تقنية متدنية . فقد تضخمت وترهلت مؤسسات الدولة المعنية بالنواحى التقنية والبحثية ، وأصبح ما يضح فيها من مال يكفى بالكاد مرتبات ضعيفة للعاملين ، كما أن المشاريع البحثية التى تشرف عليها هذه الجهات تحيطها أسوار إدارية ومالية خانقة . تضاءلت مراكز البحوث والتطوير إلى صورة عبثية ، وقد كانت بعض هذه المصانع - فى الستينيات وحتى الثمانينيات - تمتلئ بالنشاط البحثى اللازم لتطوير منتجاتها ، والتى لا يمكن الحصول على رخص إنتاج بشأنها ، وكانت الحاجة لتطويرها مسألة تتعلق بالأمن القومى ، ثم جاءت التسعينيات وظلال حرب الخليج ساجية فوق رؤوسنا ، فإذا بنا نتوقف راضين أو مكرهين ، والله أعلم !

أما القطاع الخاص - على ضخامته - فإن مصانعه هى الأخرى لم تعترف بالبحث والتطوير كقضية مصيرية للبقاء فى عالم الصناعة ؛ فقد دخل إلى عالم الصناعة أقوام يبحثون عن الكسب

السريع الرخيص ، وليسوا على طريق أهل الصناعة فى العالم المتقدم أو النامى ، أولئك الذين يتمتعون بالإنجاز الصناعى لبلادهم عن طريق الإنفاق المغامر فى التطوير التكنولوجى .

والناس - كل الناس - لم يدركوا حجم "الوقف" المطلوب لعمليات التنمية التقنية ولا أهميته، ويفضلون أن " يوقفوا " أموالهم على مشاريع دفن الموتى! بعيدا عن المغامرة بالإنفاق فى التنمية التقنية .

الشاهد أن الأمة كلها مسئولة عن الحالة التقنية الحاضرة، وتحتاج إلى تبصرة وذكرى. ومنذ عشر سنوات أو أكثر فكرنا فى الأمر - فى اللجنة العلمية فى نقابة المهندسين ، هذه اللجنة التى كانت تضم لفيفا رائعا من أهل الصناعة وأساتذة الجامعات ورجال القوات المسلحة- فكرنا حين ذاك أن هناك فريضة غائبة وهى "الوقف على عمليات التنمية العلمية والتقنية"، وظللنا بضع سنوات ندرس هذا الأمر، وما كدنا نصل إلى صورة مرضية لبدء العمل حتى فاجأتنا الحراسة على النقابة ، وتوقف العمل ، ومنذ عامين التقيت بالأخ الصديق "أحمد على" رئيس بنك التنمية الإسلامى بجدة ، وأعدت كتابة المقترح للبنك ، ووعدنى بأنه سيسعى لإنشاء مؤسسة للتنمية العلمية والتقنية فى البنك، وأعتقد أن الرجل جاد فى ذلك .

وفى هذا المقام أذكر أننى فى صباي أتممت دراسة الدكتوراه فى جامعة عظيمة هى جامعة " ستانفورد " الأمريكية ، وهى جامعة

خاصة ينفق فيها الطلبة الأذكىاء الأغنياء على الطلبة العباقرة الفقراء ، هذه الجامعة بأسرها وبآلاف الفدادين من هضاب "كاليفورنيا " الجميلة كانت تبرعاً من فرد واحد هو "مستر ستانفورد " ، مات ولده فى حادث ، فأوقف كل ما يملك على إنشاء هذه الجامعة .  
والأمة الإسلامية هي التي اخترعت فكرة "الوقف" كآلية تنمية عظيمة. وفى العصر الحديث عندما شعر الخديوى إسماعيل بدنو الأجل وهو فى الأستانة أوقف كل ما يملك على مدرسة ومستشفى فى حلوان، وكتب وصية رائعة ، أحفظ منها هذا الشطر: "وهذا آخر سهم مال أطلقه فى سبيل الله ، ولم يبق لى من متاع الحياة الدنيا الزائل إلا ملابسى التى أستر بها جسدى... " .

وها أنا أدعو مرة أخرى -بعيداً عن الدولة والبنوك والنقابات- إلى عمل وقف للتنمية التقنية، وأنا أعرف عدداً من الأشخاص مستعدين للتبرع بممتلكات تقدر قيمتها بملايين الجنيهات ، ولا يطلبون سوى آلية تشريعية جديدة لعملية الوقف هذه لا تصد عن سبيل الله ولا تنهى عن المعروف ؛ إذ إن الآلية الوحيدة الموجودة هي من خلال وزارة الأوقاف ، وخاصة بعد أن تغيرت طبيعتها منذ سبتمبر ١٩٥٢ م . وبالطبع فنحن لا نعى الدولة من مسئولياتها ؛ فعليها عبء كبير فى عمليات التطوير العلمى والتقنى ؛ إذ ينبغى لها أولاً أن تضع خريطة للمهام التنموية المرجوة ، وتضع لكل مهمة

مشروعًا مبدئيًا ، أو قل "شتلة" مبدئية حتى يحتشد صالحو العلماء حولها. حتى إذا كبرت الشتلة سعت الدولة لتحميلها لأصحاب الأموال مشاركة لهم فيها بالتذليل العاقل للعقبات، ووضع هذه الخريطة عملية صعبة وليست عملاً تافهاً نحشد له -من حولنا- المنافقين، بل هو من أعمال البحث العلمى الجاده . وطريقة الهند فى هذا الأمر تحتاج إلى مراجعة ودراسة ؛ إذ هى تتلخص فى إنشاء مجموعة من المعاهد البحثية التطويرية متمحورة حول مجموعة من العلماء الثقات ، ووضع كل الإمكانيات تحت أيديهم ، بعيداً عن ظروف الهند العامة التي قد تكون أسوأ من ظروفنا فى العالم العربى ؛ أي أنهم هناك يبدأون بالعلماء ثم ينتهون بالمنشآت ، عكس ما يحدث لدينا تماماً ؛ حيث نبدأ بالمنشآت، ثم نبحث عن الرجال ، ثم نتيين أن المنشآت غير ملائمة للرجال ؛ فتضيع المنشآت ويضيع الرجال !!

لقد اشترينا خلال السنوات العشرين الأخيرة كمًّا هائلاً من المعدات ، وبنينا كمًّا هائلاً من المنشآت ، ونسينا الرجال ؛ فأصبح كل ما اشتريناه وما أنشأناه كسراب بقيعة ، يحسبه الظمان ماء ، حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً ووجد الله عنده فوفاه حسابه.. إنه التحالف الشيطاني بين جهلة الإدارة وفساد الأخلاق ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

وفى مقدمة لتقرير عن تصور لآلية لتنفيذ مشروع حول الأقمار الصناعية كتبت كلاما أحسبه نافعا فى كل مجالات التقنية . قلت : إن الهدف ليس إطلاق قمر فحسب ، وإنما إعطاء تصور متكامل عن الهيكل اللازم لبناء قاعدة علمية تقنية ، من شأنها أن تبـدع فرص الاحتشاد اللازمة لبدء أى عمل جاد، ونحن لا نبدأ من فراغ ؛ ففي مصر طاقات ماثورة فى جامعاتها ومراكزها البحثية والصناعية ، طاقات قادرة بإذن ربها أن تصوغ نقطة بدء قوية ، وأن تكون البوتقة التى سنضع فيها كل إمكانياتنا المبعثرة . وكل عون يأتينا من الداخل أو الخارج لتكوين هذه القاعدة العلمية والتقنية ينبغى أن يكون هو نقطة البدء فى أى نشاط فضائى فى الدولة . هذه المنظومة الفضائية المرتقبة ستشغل نفسها بكل ما يتعلق بالفضاء : مركبات وتكنولوجيا ؛ فالهدف ليس هو المركبة وحدها ، ولكن امتلاك التكنولوجيا المصاحبة التى ستعين على تطبيقات متعددة تخدم البيئة التكنولوجية فى الأمة ؛ الأمر الذى لا يأتى إلا من محصلة للعمل الذاتى له "خوارزم" دقيق نلخصه فيما يلى :

لكل تكنولوجيا علم مصاحب ؛ فالعلم والتكنولوجيا زوجان متكاملان ، ولكنهما متمايزان ، ومن ثم ينبغى أن نستيقن من امتلاكنا للعلم المصاحب .

فلنبداً ببناء المعامل البسيطة بأنفسنا ، وكلما اعتمدنا على أجهزة بسيطة كان خيراً لنا .

القياس روح التمدين ، وهو روح العمل الهندسى ، والقدرة على القياس لا يمكن الحصول عليها من غير تدريب فى المعمل أثناء الليل وأطراف النهار .

علينا أن نستنفد كل السبل لإدراك تقنية بعينها ، ولا نتوجه إلى الخارج إلا إذا أعيتنا السبل كلها فى هذه الجزئية التى لا نستطيع إدراكها .

هناك بنية أساسية ينبغى توافرها فى الأمة قبل أن تشرع فى التوجه إلى تقنية متقدمة بعينها ، ويمكن أن تكون هذه البنية متوفرة فى الأمة ولكنها موزعة فى أماكن متفرقة ؛ لذلك فالتخطيط المركزى شديد الأهمية فى كل الأحوال .

ينبغى أن يتم اختيار المنظومة التى تقوم بالتخطيط بعناية شديدة وبمعيار ثابت " العلم والأمانة "؛ فالوهن سحابة ثقيلة فى صدور الرجال .

يتطلب استتبات التكنولوجيا حجماً معيناً حرجاً من الإمكانيات المادية والبشرية . ويصبح من العبث أن نزعم أننا نفرنا إلى تكنولوجيا تحتاج الملايين وكل عدتنا بضعة آلاف، ومن الأهمية بمكان ألا نطلب من البشر ما لا يطيقون ، ومن العبث كذلك أن

تضييق الدولة على شبابها العلماء وتقتر ، بينما تبسط يدها فى التعامل الخارجى الذى لم نجد منه إلا الحنظل ، فى الوقت الذى لا يجد فيه العلماء عند أصحاب القرار التقنى ما يحماونهم عليه ؛ فيتولون وأعينهم تفيض من الدمع حزنا ألا يجدوا ما ينفقون .

وبعد فإذا كنا لا نملك من أمر الدولة شيئا ونحن لسنا من أهل القرار فيها ، وقد تركنا لعباقرة الاستراتيجية قرابة الخمسين عاما ، فإننا - على الأقل - ينبغي أن نتنادى مخلصين بعمل "وقف" قومى للتنمية التقنية . أما طبيعة هذا الوقف وآفاقه والمجالات التى ينبغي أن ننفق عليها ؛ فلهذا تفصيل كما ذكرت سابقا - كنا قد أنجزناه فى اللجنة العلمية فى نقابة المهندسين ..

ولله الأمر من قبل ومن بعد ﴿ والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون ﴾ ( يوسف : ٢١ ) .

## (٢-٧) الصناعة .. المنهج والمآزق!

قرأت لأخي الأستاذ الدكتور أحمد حسن مأمون تقريراً نفيساً عن الصناعة : المنهج والمآزق أرى أن أضمه إلى هذه الأوراق ، فهو فكر فى نفس الاتجاه :

تعتمد الصناعة المصرية بمختلف مستوياتها على منهج خاطئ من شأنه تحويلها إلى عبء على الاقتصاد القومى بدلا من أن تكون المحرك الرئيسى له.. وأن يؤدي إلى تباطؤ خطط التنمية والعجز المستمر في الميزان التجارى . وتتشكل ملامح هذا المنهج في ثلاثة توجهات :

- إنشاء المصانع وخطوط الإنتاج والمعدات الصناعية.. عن طريق الاستيراد .

-تدبير معظم مستلزمات الإنتاج وربما أيضا الخامات.. من الخارج.

-تصريف المنتجات أساسا للسوق المحلية.. دون استهداف أى نسبة تذكر للتصدير .

وإذا كانت المصانع وخطوط ومستلزمات الإنتاج كلها صناعة أجنبية.. فكيف يمكن تطوير هذه المنتجات وخطوط الإنتاج ومواكبة التطورات التقنية المتلاحقة؟ وكيف يمكن تحديث الصناعة ومواجهة



المنافسة الأجنبية فى عالم يتسم بالتغير المستمر، وتتطور ذيه التكنولوجيا، وتتضاعف فيه المعرفة يوما بعد يوم؟ بينما نحن نكرس اعتمادنا على الخارج لبقى اللجوء -المرة تلو الأخرى- إلى "الأجنبي" مورد خط الإنتاج وصاحب الرخصة هو الطريق الوحيد والمتاح .. فإذا وافق على التطوير فلا يكون أماننا سوى قبول ما يعرضه وبالثلثن الذى يطلبه ! الأمر الذى يجعل تطوير خطوط الإنتاج والمنتجات عملية باهظة التكاليف.. كما أنها لا تحقق أى سرية أو خصوصية حتى يمكن المناورة والصمود أمام المنافسة .

وإذا كان هذا هو المنهج.. فكيف ومتى يمكننا الاعتماد على الخبرة الوطنية ؟ وكيف يمكن أن يحدث ارتباط بين الجامعة والصناعة؟ وأين هو دور البحث العلمى وأين مكان المهندس المصمم ؟

وإذا كان هذا هو الحال .. فما جدوى الدعوة إلى الإدارة العلمية ؟ وكيف تكون هناك إدارة علمية وقد جردت من أهم أسلحتها ، وهو القدرة الذاتية على التطوير؟

فقد خلت المصانع من أقسام التصميم والتطوير .. لأنه ليست هناك حاجة إليها.. وإن وجدت فهي هامشية .

وانعدمت مراكز البحوث التطبيقية والتخصصية داخل بنية الصناعة .. بالرغم من أنها البوتقة الحقيقية التى يتم فيها استتباط

التكنولوجيا وابتكار المنتجات وتطويرها.. لأن الاعتماد على استيراد الحلول من الخارج ألغى أى حاجة للاعتماد على القدرات من الداخل .

أما مكاتب الهندسة الاستشارية والتصميمية .. فأعدادها محدودة للغاية، وتكاد تكون غير موجودة.. بالرغم من أنها السمة الرئيسية للدول الصناعية .. فهى الجهة التى تقوم بتصميم المصانع وخطوط الإنتاج وما تحتويه من معدات صناعية.. والمنتجات وما يلزمها من عمليات تشغيل وتقنية . وهى أيضا الجهة التى تقوم بالإشراف على التنفيذ. إن الدور الجوهرى الذى تقوم به المكاتب الهندسية باعتبارها أحد الأوعية الرئيسية للمعرفة والتكنولوجيا قد جعل الدول الصناعية تبذل عناية خاصة لدعم وتنمية هذا القطاع . والجدير بالملاحظة أن هذا القطاع يعتمد بالدرجة الأولى على النشاط العقلى .. في الوقت الذى أصبح فيه المفكرون ينادون بأن القيمة الحقيقية للمؤسسة لا تقاس بمقدار ما تملكه من أرصدة مادية.. ولكن بما لديها من أرصدة عقلية Intellectual Capital . ولنتأمل مثلا القيمة السوقية لشركة "ميكروسوفت " -في نهاية عام ١٩٩٦- التى بلغت ٨٥،٥ مليار دولار بينما لم يزد ما لديها من الأصول عن ٩٨٠ مليون دولار. ورغم أن جميع ما تملكه شركة IBM من أراض ومصانع وأجهزة لا تتجاوز ١٦ مليار دولار فقد وصلت قيمتها

السوقية إلى 70 مليار دولار، وهناك العديد من الأمثلة مثل شركات "ميرك" للأدوية و"جنرال إلكتريك"... وغيرها .

وليس من شك في أن هذا المنهج الخاطئ كان وراء فقدان الشركات الصناعية للمقومات الأساسية للصناعة.. فهي أقرب ما تكون إلى مجرد خطوط إنتاج يجرى تشغيلها لمنتجات نمطية تسعى لبيعها في الغالب للسوق المحلية .

إن الصناعة شيء مختلف تماما .. حيث تحتل الدراسات والبحوث العلمية والتكنولوجية الجزء الأكبر من النشاط .. فعليها يعتمد التسويق وابتكار المنتجات وتحديث وتطوير خطوط الإنتاج واستنباط تقنيات جديدة .

إن العائد من الإنفاق على البحث العلمي في مصر لا يتجاوز ٥% بينما هو في الولايات المتحدة الأمريكية يقدر بنحو ٣٠% ، وهو أعلى عائد يمكن أن يحققه أى استثمار . ولعل ذلك ما يفسر الإنفاق الضخم الذى توفره الصناعة للبحث العلمى والتكنولوجيا ؛ حيث تتجاوز قيمته فى الولايات المتحدة جملة الإنفاق الحكومى الأهلى الذى يبلغ ٢٠ مليار دولار ؛ ولذلك فإن العديد من الشركات فى أوروبا واليابان تنفق على البحث والتطوير أكثر مما تنفق على شراء المعدات. ويقول " فيوميد كوداما " أستاذ مادة سياسة الابتكار

"Innovation Policy" بجامعة "ساياتاما" اليابانية: إنه إذا تعدى استثمار المؤسسة في البحث والتطوير ما تستثمره في المعدات الرأسمالية فإنها تتحول من مجرد مكان للإنتاج إلى مكان للتفكير .

لقد أدى هذا المنهج الخاطئ أيضا إلى فقدان الصناعة لإحدى دعائمها الرئيسية، وهي شركات تصنيع المعدات الرأسمالية التي يمكنها تصنيع خطوط الإنتاج وتطويرها.. مما دعا بعض الشركات الإنتاجية الكبرى للقيام بهذا النشاط إلى جانب نشاطها الإنتاجي.. باعتباره نشاطا فرعيا تحاول به استغلال الفائض من طاقتها.. فيما يكاد يكون نشاطا هامشيا .

ونظرا للطبيعة الخاصة للصناعة.. والتي تختلف تماما عن النشاط الإنتاجي المتكرر.. فإنها تعاني من فقدان بعض المقومات الأساسية الأخرى .. مثل العلاقة المتبادلة بين الصانع والمصمم .. والدور الحيوي الذي يقوم به طرف ثالث مستقل يكون مسئولا عن التفتيش واعتماد الصلاحية إلخ .

إن تبني هذا المنهج الخاطئ ورسوخه في عقل صانعي القرار قد جعل قضية توطين التكنولوجيا أمرا غير مطروح بالمرّة، وكان أن توالى إقامة المشروعات الصناعية بطريقة "تسليم المفتاح" وبدون اشتراك أى مستويات من المهندسين في مراحل التصميم والتصنيع

والإنشاء . بل لقد تعدى الأمر ذلك ، حتى رأينا المصانع وخطوط الإنتاج يتم شراؤها ولا يرفق بها رسومات تفصيلية أو مستندات فنية ولا حتى القدر الضئيل الذى يكفى عملية التشغيل والصيانة.. الأمر الذى ينعكس على إمكانية التطوير والتحديث واستتباط التكنولوجيا .

إن الاعتماد على الذات في تصنيع المعدات كفيل بفتح مجالات عمل جديدة لم تكن متاحة من قبل .. وتكوين خبرات ومهارات لم تكن موجودة أيضا .. باعتبار أن تصنيع المعدات يختلف تماما عن الإنتاج بالجملة .. ويتطلب نشاطات وتخصصات هندسية خاصة .

وإذا نظرنا إلى اليابان عند بدء مرحلة إعادة البناء الحديثة - بعد الحرب العالمية الثانية - فسنجد أنها كانت عندما تشتري مصنعا أو تحصل على رخصة صناعية بـ ٢٠ مليون دولار مثلا .. تخصص مثلها أو ضعفها للإنفاق على البحوث اللازمة لاستتباط التكنولوجيا الخاصة بذلك المصنع وتلك الصناعة ، وهكذا سارت عملية بناء الصناعة فى اليابان جنبا إلى جنب مع عملية بناء التكنولوجيا .. الأمر الذى قادها إلى انطلاقة فى التنمية غير مسبوقة وإلى ما تتمتع به اليوم من تقدم علمى وتقنى هائل .

وفى الصين جاء دليل المستثمر الذى أصدرته لتوجيه الاستثمارات لديها مترجما لبعض أسباب النجاح حين تعرف الدولة ماذا تريد وماذا تفعل لتصل إلى ما تريد .. فمن بين ما جاء فى هذا الدليل تشجيع الدولة للمشروعات التى تركز على منتجات بغرض التصدير أساسا ، تساعد على تنشيط الصناعة المحلية ، وتحقيق إنتاجية ذات قيمة عالية ، وتنتج معدات تحتاجها السوق المحلية ومواد جديدة وبدائل تغني عن المستورد . وفى نفس الوقت فإن الدولة تستهدف الإنتاجية العالية إلا أن سوقها محدودة .. أو أن تعتمد على تكنولوجيا عتيقة تستخدم أعدادا كبيرة من الأيدي العاملة لإنتاج مصنوعات رديئة المستوى باستخدام مواد مستوردة .

إن كثيرا من الأفكار المطروحة فى هذه الورقة معروفة للجميع .. ومع ذلك فإن الأساليب والمنهجيات المتبعة والسائدة التى ثبت خطأها للجميع لا تتغير .. ولا تتطور .. ومن هنا كان المأزق " .

### (٣-٧) نحو منظومة قومية للتنمية

فى مقدمة لكتاب عن الصواريخ التكتيكية.. وصف مهندس الصواريخ الأمريكى " فوسير " شعوره عند بداية التحاقه بالعمل بقوله : "عندما التحقت بشركة ريثون للصواريخ شعرت بروح دافقة لم أشعر بها من قبل ، لقد شعرت أنني محمول فى جو حماسى محفز ، تشتعل فيه الرغبات المشتركة فى مواجهة تحد خارق ، وفى هذا الجو العام أصبح كل نجاح يضيف إلى رصيد التيه والزهو والبهجة عند الجميع ، وما زلت أذكر أول تجربة للصاروخ لارك المضاد للطائرات فى عام ١٩٥١ ضد نموذج لطائرة بدون طيار ، والجمهور يرنو إلى السماء متابعًا المراوغة بين الطائرة والصاروخ ، حتى إذا اصطدم الصاروخ بالطائرة كان صوت تصفيق وتهليل الجماهير قد غطى تماما على صوت الاصطدام فى السماء . ولفترة طويلة ، كنت أعزو هذا الحماس الدافق لروح الشباب ، ولكننى مع الوقت وجدت أن هذا الحماس يزداد مع الأيام ولا يخبو، ووجدتني أبحث عن تفسير آخر غير متعلق بالسن لهذا الأمر ، وإذا بى أدرك أن هذه الروح الحماسية كانت وليدة التحدى الفعلى للمجهول ، كلما تجاوزنا تحديا وجدنا أنفسنا فى مواجهة تحد آخر، ذلك هو طبيعة عملنا فى مهنة الهندسة " .

هنا وفى هذه الفترة -أوائل الخمسينيات- كانت صناعة الصواريخ وتطويرها من الأولويات التنموية للولايات المتحدة الأمريكية ، ومن هنا مضت خططها التنموية فى تخليق مجموعة من المشاريع البحثية والتطويرية ليحتشد حولها العلماء والمهندسون فى مراكز البحوث والجامعات والمراكز الصناعية . بل إن الولايات المتحدة - فى تلك الفترة - فتحت أبوابها لكل العلماء من شتى بقاع الأرض ليهاجروا إليها بذكائهم وعلمهم . وفى الفترة التي عشتها هناك -فى الستينيات- رأيت آلاف المهاجرين يصبون فى بوائقها العلمية ، كل منهم يحمل أشواقه الخاصة ، قلوبهم شتى وأفئدتهم طيف قزح ، ولكن جو السباق المحموم من أجل إنجاز تنموى يرتبط نجاحه بحياتهم وبقائهم ، يصهرهم فيركضون ركضًا ليلحقوا شتى مجالات التنمية .

إن تخطيط التنمية وتوصيفها فى النهاية إلى مشروعات للأفراد والجماعات تحمل لهم طابع التحدى المهنى والوطني يعتبر من الفروض العينية التي يجب أن تنشغل بها الدولة ، ثم إن اندفاع البشر نحو تحقيق أى فكر تنموى يتطلب بعثًا ثقافيًا ، وإعدادًا عقليًا ، وتدريبًا سلوكيًا ، وإقناعًا مصلحيًا .



فالبعث الثقافي يستتفر في الإنسان طاقاته في البذل والعطاء في سبيل مجتمعه، ويضبط العلاقة بين الأخذ والعطاء على قاعدة " لا تظلمون ولا تظلمون".

والإعداد العقلي للقوة البشرية المنوط بها القيام على خريطة التنمية أمر بالغ الأهمية ، والناس قد خلُقوا درجات في قدراتهم العقلية ، وفي نفس الوقت ، فإن الأعمال تتدرج في مطالبها العقلية ، فهناك أعمال تحتاج إلى مضاء عقلي عظيم ، وأخرى تحتاج إلى مهارات يدوية أكثر ، وغيرها تحتاج إلى شحذ الوجدان وتنمية الروح ، فينبغي والأمر كذلك أن يتوجه كل امرئ إلى ما يجد نفسه فيه ، وألا نسرف في الإعداد العقلي لبشر لن يكون أمامهم - طيلة حياتهم - سوى القيام بأعمال بسيطة .

وفي هذا الصدد ، فقد فقدت الحرف القادرين عليها ، واتجهنا باندفاع شديد نحو التعليم الجامعي غير المرتبط بأى منظومة تنموية ، ولم يعد يطعمنا إلا هؤلاء الفلاحون الشرفاء الذين أخطأهم التعليم الرسمي ، أما الذين لم يخطئهم التعليم الجامعي فمعظمهم ينتظرون وظائف الدولة وحتى ذلك الحين فهم يتكئون على الأرائك ، يتيهون بين الفضائيات والفيديو كليب وكرة القدم .

أعرف فلاحاً مسكيناً باع بقرته ليشتري لابنه -خريج معهد ثانوى تجارى- حاسباً آلياً حتى يتدرب عليه انتظاراً للأعمال التى

ستأتينا عبر البحار كما جاءت لأهل الهند من قبلنا ، ولم يعلم المسكين - كما لم يعلم أولو الأمر من قبله - أن الهند دولة صناعية متقدمة تستخدم الحاسوب ، وتطور برامجها من أجل صناعتها هي أولا ، ثم تبيع هذه البرامج زيادة في الخير ، أما نحن فما دور الحاسب في أمة لا تحسب ، وليس فيها مركز تطوير واحد يعتد به في أى صناعة ؟!

أما الإعداد السلوكى للقوى البشرية ، فأمر يحتاج إلى بحوث متصلة ، خاصة أن كثيراً من المهن يحتاج إلى أنواع من السلوكيات والأخلاقيات تصحبها ، وكل مهنة تحتاج إلى تدريب سلوكى بحسبها ، والأمر كله يحتاج إلى نظر بصير وبحوث متصلة .

والناس فى النهاية يحتاجون إلى رؤية مصلحية تظهر لهم أن ما سيقومون به من أعمال سوف يؤدى بهم إلى الفلاح فى الدنيا والآخرة ، ويجعل حياتهم أكثر يسراً ، ويخرجهم من الضيق إلى الفرج القريب .

ودور الدولة فى كل هذا بالغ الأهمية ، يمكن تلخيصه فى عبارة واحدة : " التخلية بين الإنسان وترايه الوطنى ، ليتفاعل معه فى ظل عقيدة وشريعة ونظام ليصنع طعامه ولباسه وشرابه وسكنه ، وما يستدعيه ذلك من نشاط إنسانى هادف " ، وهو الأمر الذى يتطلب من الدولة :

١ - فلسفة راشدة، وتخطيطاً حكيماً يؤدي إلى ترجمة التنمية إلى خريطة مشروعات حقيقية يمكن القيام بها من خلال مؤسسات حقيقية وطنية .

٢ - تصميم وتنفيذ البنية الأساسية الضرورية جداً ، بحيث يقوم أصحاب المشاريع بتوسيعات لمصلحتهم ، كل فى اتجاهه .

٣ - ارتباط التعليم والتدريب الأساسيين بمشاريع التنمية الأساسية ، على أن يترك أمر التعليم المتقدم للجهد التاموى ليحقق متطلباته من التعليم والتدريب من خلال برامج خاصة .

٤ - تبنى منظومة للترجمة ترتبط بمنظومة التنمية ، تختار بعناية ما يترجم ، وتعيد صياغته ليناسب المتعلم العربى .

٥ - دراسة العوائق الدولية ، وحماية السوق الوطنية ، من خلال فلسفة راشدة للاستيراد والتصدير فى توازن لكل القطاعات التاموية المرجوة .

٦ - إدارة الخدمات والمشاروعات التى تقوم بها الدولة بالمفاهيم الإدارية التى تقوم على العدل ، مثل " الشواب والعقاب " و " الأجر والحياة الكريمة " و " المسئولية والأجر " ... إلخ .

## ٧- الصياغة التنموية لكل مشروعات الدولة .

٨- إنشاء المنظومة البشرية التي تخطط للتنمية ، وتتأكد من اندفاع البشر إلى تحقيقها، ومتابعة ذلك وقياس عائد الحضارى .  
وينبغي رعاية هذه المنظومة والعمل على استقرارها ونموها العلمى والمعرفى .

إن إنشاء المنظومة البشرية القادرة على التخطيط والتنمية وبلورة فلسفتها المتراكمة من خلال التجارب القومية والعالمية فى قطاعات الحياة المختلفة ، يعد من الأمور العاجلة لعملية الإنقاذ ، وهى منظومة غائبة تقوم مؤسسات مختلفة فى قطاعات مختلفة بمهامها دون تنسيق أو ترابط ، وفى كثير من الأحيان ينتج عن هذه السياسات المتفرقة أذى تنموى يؤدى إلى تقليص قطاع على حساب آخر وقتل توجه على حساب آخر .

وفى غياب هذه المنظومة تتسلل إلينا الذئاب التنموية الأجنبية ، لإيهامنا باحتياجات غير حقيقية ، أو يحورون فى احتياجاتنا الحقيقية ، حتى نُحرَم من فرصة القيام عليها بإمكانياتنا الذاتية ونتركها لهم طائعين .

والقرآن العظيم يضع لنا الغاية الجوهرية من أي عمل تتموى :  
" الإطعام من الجوع " و "الأمن من الخوف " ، وكل تنمية لا تؤدي  
هذه الرسالة فهي تنمية بتراء لا خير فيها ، كما أن التنمية الحقة  
لا يقوم على أمرها إلا الأحرار والأقوياء ، وليس الخائفون  
والمذعورون والمنبوذون ، ولا بد أن يكون للتنمية غاية كلية مرتبطة  
بالتوجه إلى الخالق جل وعلا ، فهي ليست تنمية للعلو في الأرض  
والفساد فيها كما تفعل القوى العظمى في هذه الأيام ، ولكنها تنمية  
متجهة إلى الله في مقاصدها ليعبد الناس رب هذا البيت ، الذي  
أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف .

#### (٧-٤) اقتراح بمحاور سبعة للتنمية التكنولوجية:

أمضينا قرابة الخمس سنوات فى اللجنة العلمية بنقابة المهندسين .. أمضيناها فى نشاط مكثف من أجل إنشاء هيئة لتنمية الابتكارات تقوم على أمر التنمية التقنية فى مصر والعالم الإسلامى . ولقد دعيت خلال هذه الفترة لأحاضر عن الفكرة فى عواصم إسلامية كثيرة .

حتى إن اتحاد المنظمات الهندسية فى العالم الإسلامى تحمس للفكرة وقرر أن ينشئ هيئة تنمية الابتكارات كأحد أنشطته الأساسية ، واختير كاتب هذه السطور رئيسا لهذه الهيئة فى اجتماع الاتحاد بكوالالمبور بماليزيا وأعادوا اختيارى لهذه المهمة فى اجتماعين متتاليين فى كراتشى وفى ماليزيا .

ولقد نادينا بأن تقوم هذه الهيئة على أوقاف أهل الخير وأن يكون صندوق الوقف قسمة بين أبناء الأمة الإسلامية ، ولكن ذلك يتطلب أن يسعى القائمون على الأوقاف فى العالم الإسلامى فى أن يوحدوا نظمهم الوقفية ويطوروها تطويرا يدفع بالعمل الأهلى للأمام . لقد طورت الدول الغربية نظمها الوقفية بعد أن استعارت فكرتها الأساسية من عالمنا الإسلامى ، وإن نظمها الوقفية اليوم لترعى مشروعات خيرية فى كل اتجاه فى الحياة .

وفى هذه الأوراق أعرض لسبعة محاور لنشاط هيئة ،  
وتستطيع أى جهة فى مصر أو خارجها أن تتبنى الفكرة ، وهذه هى  
المحاور السبعة :

## ١ - توثيق الصناعات القائمة:

تعاون بين الهيئة والمصانع المختلفة عن طريق تقسيم العمل بين  
بعض مهندسى المصانع والجامعة (طلاب الدراسات العليا الذين  
يمكن أن يكون منهم بعض مهندسى هذه المصانع ) .

الهيئة تقوم بالتشجيع الأولى ( المادى ) لبعض الأساتذة  
والمهندسين حتى يبدأ النشاط وتظهر أهميته القومية والاقتصادية .  
المهم أن يكون الهدف هو القدرة على إعادة إنشاء هذه الصناعة فى  
أماكن أخرى . ولعل تجربة مصانع السكر وهى رائدة فى مصر هى  
المثال الجيد الذى نفكر فى تعميمه بإذن الله .

## ٢ - المساعدة فى استنبات صناعات جديدة (مثل المواد الجديدة) ..

ويتم ذلك بعدة طرق :

- تشجيع بعض الأساتذة الثقات على إنشاء معامل تجريبية بالتعاون مع كليات الدراسات العليا في الجامعات أو بعض المصانع الخاصة .
- إرسال بعثات لبعض العلماء أو المهندسين القريبين من هذا المجال للخارج لمدد محدودة ومحددة .
- تشجيع بعض علمائنا في الخارج على إعطاء دورات مكثفة لبعض المتهينين للتلقى السريع في هذا المجال سواء في الصناعة أو في المراكز البحثية .
- عمل دراسات جدوى لإنشاء هذه الصناعات وتشجيع رأس المال للخوض فيها .
- البحث عن جهات صديقة سبقتنا إلى هذه الصناعات ومحاولة ربطها بالباحثين الوطنيين من أجل التطوير .
- ٣ - مسابقات لتصميم المعامل التقنية للجامعات والمعاهد :



وهى محاولة لدعم توليد كوادرفنية قادرة على تصميم وإنشاء مثل هذه المعامل كبديل لشراء مثل هذه المعامل من الخارج وما يمثله ذلك من عبء على ميزانيتنا التعليمية ، وكما أن ذلك يمثل أول درس ينبغي عمله من أجل تكوين القدرات اللازمة لإنشاء المعامل التقنية البحثية والتي يمكن إنشاؤها في الجامعات ومراكز البحوث والمصانع .

إن كثيراً من المنتجات الغربية الدقيقة مثل الجيروسكوبات وأجهزة القياس المتقدمة بدأت في كثير من الأحيان كمشاريع بحثية لطلبة الدراسات العليا ، وإنه يمكننا تشجيع هذا اللون من البحوث بعد أن نربطه بجهة مستفيدة سواء كانت هذه الجهة قائمة أو كانت في استراتيجية الدولة أو المستخدم المستقبلي ، المهم ربط البحث باستخدامه القائم أو المتوقع .

#### ٤ - احتضان بعض البحوث الإستراتيجية نظرياً وعملياً على مستوى أكاديمي تقني :

حتى تظل الطاقة البشرية المطلوبة لمثل هذه التوجهات في حالة تأهب لإنشاء صناعات استراتيجية عندما تسمح الظروف الدولية والقومية .

وربما تعين الهيئة هذه " الحضانات " بالتعاون مع بعض الجهات المعنية بالأمر على الخوض في بعض المشاريع الصغيرة المطلوبة في هذه الجهات حتى يتوفر للباحثين أهدافاً قريبة يتدربون عليها .

## ٥ - ابتكارات حرة :

الأصل في الأشياء أن أى مشروع ابتكارى ينبغى أن يرتبط بجهة مستفيدة وبحاجة اجتماعية وأحياناً بصناعة قائمة .

وأحياناً تكون الحاجة الاجتماعية واضحة ولكن تغيب الأشياء الأخرى . مثلاً المراوح الهوائية واستخداماتها فى الأماكن الغنية بالرياح أو الطاقة الشمسية واستخداماتها المتعددة فى وطن كوطننا ذى شمس ساطعة .

صحيح أنه بدأت محاولات صناعة متعددة حول هذين الموضوعين فى مصر، ولكن الأمر يحتاج إلى تشجيع ابتكارات للمجموعات البحثية المختلفة فى الجامعات ومراكز البحوث .

على كل حال ينبغى للهيئة أن تفتح أبوابها لأى ابتكارات حرة تتعلق بحماية منتجات قائمة أو تصميمات مبتكرة لبعض الأجهزة السائدة فى بيوتنا ، وتستطيع الهيئة أن تنظر فى جدية هذه المبتكرات

وأهميتها الاجتماعية واحتمالية أن ينتجها مصنع من المصانع وتساعد المجموعة البحثية إن وجدت خيراً في هذا كله في الارتباط بإحدى الجهات الصناعية .

واعتقد أن فكرة الورش الصغيرة التي تهتم بمنتجات بعينها مثل الأدوات الطبية والأجهزة الطبية يمكن أن تنمو وتزدهر إذا اهتمت بها جهة مثل الهيئة عن طريق تشجيع مجموعات بحثية لتطوير إنتاج هذه الأدوات أو الأجهزة لحساب هذه الورش أو الدكاكين الصناعية الصغيرة (هناك قرية في باكستان عبارة عن تجمع لدكاكين وورش صغيرة تخصصت في إنتاج الأدوات الطبية يقولون بأنها تدر على باكستان أكثر من مليار دولار سنوياً) .

والخلاصة أن الهيئة يمكن عن طريق المسابقات أن تحفز المجموعات البحثية في توجهات ابتكارية متفرقة ذات مردود اجتماعي اقتصادي طيب ، وإن لم تكن لها صناعات ضخمة قائمة .

أعرف بعض المهندسين الذين بدأوا مشاريع على هيئة دكاكين صناعية نجحوا في تقليد منتجات غربية بسيطة بل وفي تطويرها وبيعها للمستشفيات مثل السخانات الصغيرة والدفايات والأسرة ، واعتقد أن تشجيع هذا الأمر يمكن أن يؤدي إلى خير كثير حيث يتفق المهندس مع الجهة المستفيدة ليورد لها ما تريد في خلال ستة

أشهر ، أى أنه يضمن عملا لورشته ستة أشهر مستقبلية ، ويضمن عملا لنفسه ولمجموعة العاملين معه مع دخل كريم يقيم حياة طيبة .

## ٦- تشجيع صناعات الخامات المحلية :

تجربة الدكتور حامد الموصلى فى عمل الأخشاب من جريد النخيل تجربة جديرة بالتوسع والتقليد فى مجالات أخرى مثل الكتان والقطن ، حيث تتوفر خامة مهمة زراعية يمكن أن تنمو حولها مراكز بحوث وصناعات .

ولأن هذه الخامات تكثر فى محافظات دون غيرها ولأن هناك صناعات قائمة ينقصها كثير من التطوير لتتنافس على مستوى الوطن وخارجه فنعتقد أن دور الهيئة فى تشجيع البحوث حول تحويل هذه الخامات إلى خامات صناعية راقية أمر بالغ الأهمية .

ويمكن أن تتعاون جهات عدة فى هذا الاتجاه :

الهيئة — وزارة الصناعة — المحافظات — بعض المصانع القائمة .

والمطلوب دراسة تجربة الدكتور الموصلى والخروج منها بمنهج عمل يساعد على تسهيل مهمة المجموعة البحثية التى تريد أن ترتاد هذا السبيل .

## ٧- تشجيع تكوين تجمعات تقنية فى مجال الأتمتة الصناعية :

الأتمتة الصناعية تلعب دوراً مهماً فى الصناعة ، والهيئة سوف تسعى لتشجيع مجموعات عمل قومية من المهندسين والأساتذة المتخصصين فى هذا المجال للإقدام أولاً على عمليات التجديد والصيانة ، ونتصور أن الهيئة لا بد أن تمضى فى عدة اتجاهات لتحقيق هذا الهدف .

- تشجيع عمل دورات مكثفة فى المجالات النظرية .
- تشجيع عمل دورات مكثفة فى المجالات العملية .
- إنشاء مركز معلومات تقني متجدد .
- المشاركة فى إنشاء بعض المعامل المتقدمة فى الجامعات أو فى بعض المصانع .
- تشجيع مady لطلبة الدراسات العليا وأساتذتهم لدراسة العمليات الصناعية القائمة بمصانعنا (جهد مشترك مع هذه المصانع ) .
- الإسهام فى إنشاء شركات استشارية فى هذه المجالات .

## (٧-٥) تصور لدور بنك التنمية الإسلامى فى

### التنمية التقنية

#### فى العالم الإسلامى :

شعوب العالم الإسلامى مستهدفة كسوق لإنتاج شعوب أخرى متقدمة تقنيا ومهيمنة سياسيا، ومن ثم فإن شعوبنا يزين لها نمط تنموي قهرى غايته تعظيم الإقبال على هذه الأسواق العالمية . إن هذا التزيين والإغواء التنموى يحتاج من البنك إلى مواجهة حضارية . وأول عنصر فى هذه المواجهة هو وضع فلسفة تنموية والتبشير بها ومساعدة الشعوب الإسلامية فى التخطيط التنموى على أسسها.

لقد كتبت ورقة تحت عنوان "خطوط رئيسية لنظرية إسلامية للتنمية"، وهى محاولة فرد يخطئ ويصيب، والأمر يحتاج أن يكون فى البنك من يواصل هذا الجهد من خبرائه المتميزين، ولعل هذه الورقة تعينهم على البدء فى هذا الطريق . كما أن وضع تصور تنموى للأمة سيحتاج بعد ذلك إلى تزيينه للناس والدعوة إليه وهى أيضا من مهام البنك الذى ينبغى أن يضطلع بها بعض خبرائه فى الإعلام التنموى .

هذا عن دور البنك في تأصيل نظرية إسلامية للتنمية، أما دوره في عملية الاستنبات التكنولوجي والحفاظ التقنى فأتخيله في المحاور الآتية :

١- البحث والتعاون مع المراكز المتميزة في البحث والتطوير في الأمة سواء التابعة لصناعة متطورة أو الموجودة في مراكز البحوث التقنية القومية أو المراكز التقنية في الجامعات أو المكاتب الهندسية التقنية أو الدكاكين الصناعية التطويرية.

وفي التعاون مع هذه الأروقة الصناعية المختلفة ينبغي أن يمتلك البنك ثلاثة عقول: عقل صناعي، وعقل اقتصادي، وعقل علمي تقنى .

### أما العقل الصناعى فمهمته :

- (أ) وضع أولويات صناعية للمشاركة فيها .
- (ب) اختيار المشاريع والتأكد من نضج المجموعات العلمية .
- (ج) المراجعة المستمرة لهذه المجموعات .
- (د) الاستلام النهائي للنتائج .

### أما العقل الاقتصادى فمهمته :

- (أ) جدوى هذه المشاريع اقتصاديا وقوميا .
- (ب) حجم المشاركة الاقتصادية للبنك وكيفية الاستفادة الاقتصادية سواء كانت في شكل رخص إنتاج تباع لحساب البنك أو في شكل

أسواق اقتصادية يدعمها البنك أو فى شكل دراسات جدوى يستفيد منه  
البنك الأعمال الاستشارية المستقبلية .

### أما العقل العلمى التقنى فمهمته :

تتعلق بالمشاريع التى ربما ليس لها جدوى اقتصادية آنية ولكنها  
ذات طبيعة مستقبلية إن حالفها النجاح وربما يقوم البنك بدور  
المستثمر المغامر (Venture Capitalist).

وليس من الضرورة أن تكون هذه العقول الثلاثة متفرغة للبنك  
أو موظفة فيه، وإنما يمكن أن تكون مجموعة من الرجال لهم صلة  
ما بالبنك ويلتقون به من وقت لآخر فى رحابه فى أى مكان مناسب  
أو وقت مناسب .

وفى الملاحق ذكرت مجموعة من المشاريع كأمثلة لجهات  
صناعية أو مكاتب هندسية أو دكاكين صناعية ، وطلبت منهم أن  
يذكروا الوجه الذى يمكن أن يساعد به البنك فى عملياتهم ووجه  
استفادته الاستثمارية . وعلى كل حال ينبغي كما قلت أن يكون  
البحث عن هذه الجهات المتعددة عملاً دؤوباً لأجهزة البنك التقنية .

### (٢) فى توثيق صناعات البقاء وتنميتها :

مع الوقت ومع ضغط الترويج والتزيين لمنتجات صنعها غيرنا  
بدأت الأمة تنسى كثيراً من صناعات البقاء التى عاشت عليها  
لعشرات القرون . وأنا من المؤمنين أن كثيراً من صناعات البقاء



كانت أكثر تناغما مع البيئة التي تكاد تهلكها صناعات التنمية القهرية . ولذلك فأنا من أشد الداعين إلى الحفاظ على كثير من صناعات البقاء وتطويرها وتوفير خاماتها الطبيعية والزراعية... هذا أو الهلاك كما يؤكد (جيمى رفكن) فى كتابه الخطير (The entropy) .

وعملية التوثيق هى نقطة البدء ، وبالطبع يحتاج ذلك إلى الخبراء البسطاء ومعهم بعض العلماء. فالذي يصنع الخبز ربما لا يستطيع توصيف هذه الصناعة لأنه يفعل كثيرا من خطواتها بطريقة تلقائية حتى أصبحت عنده ملكة ربما لا يستطيع أن يعلمها غيره . فوجود عالم تقنية مع الخبير من شأنه أن يجعل التوثيق عملية علمية، بطريقة يمكن التفكير والتدبر فى شأن تطويرها تطويرا متناغما مع البيئة .

### (٣) الدور التدريبي للبنك:

تقع عملية التدريب فى قلب عملية التطوير الصناعية والتنمية التقنية وللأسف هي عملية مهملة. وأثناء رئاستي لشعبة الهندسة الميكانيكية فى نقابة المهندسين المصرية ركزنا على وضع مخطط للتدريب، واخترنا هندسة التحكم كنقطة بدء لأهميتها القصوى... وذلك لأن عملية الأتمتة الصناعية متكررة فى كل الصناعات المتقدمة ، وقمنا حينئذ بتجميع بعض البرامج العالمية التي تصلح للتدريب ،

وشكلنا لجنة من كبار الصناعيين لهذا الأمر (كان من بينهم وزير الصناعة) ، وأعتقد أن البنك يستطيع وضع تصور لبرامج تدريبية يساعد في تخليقها وإنباتها، وأحسب أن ثمرتها الاقتصادية للبنك ستكون عظيمة ، كما أن نفع هذه البرامج وورش التدريب سيكون عظيما للأمة .

٤) عمل شبكة اتصالات بين الفنيين فى الأماكن المختلفة والتنسيق بينهم وبين الفنيين خارج العالم الإسلامى وعمل مؤتمرات تقنية .

والحقيقية أنه فى مجال التقنية تكونت مع الوقت خبرات متناثرة فى أنحاء الأمة ، والبنك من واجباته أن يسهم فى تعرفها بعضها على بعض، وخاصة فى بعض المجالات المهمة .

ويمكن أن يتم ذلك بالتعاون مع بعض الجهات التي تمرست بعمل مؤتمرات دولية فى العالم الإسلامى حيث يساهم البنك بعمل ورش تقنية لهؤلاء الفنيين على هامش تلك المؤتمرات ، فنقل التكلفة ويزداد النفع .

وأذكر أننا اتخذنا هذا كتوصية فى المؤتمر الأخير بجاكرتا والذي شارك فيه البنك . على كل حال هناك آليات أخرى تزيد من حجم التعاون وتعزز قيام شبكة عصبية من العلماء والخبراء يسعون لتعاون جهاتهم بعضها مع بعض .

٥) تشجيع التكونات الفنية وإلحاقها كجهة استشارية مع البنك والتسويق لها صناعيا .

فكثير من هذه التكونات لا تستطيع المنافسة مع الخارج (القابلية للخارج) ، وأعتقد أن البنك يمكن أن يستثمر هذه التكونات لحسابه حتى تبلغ الرشد ويصبح في الأمة جهات تقنية قادرة على مواجهة التنافس غير المتكافئ مع الشركات العملاقة في الدول الصناعية ومرفق ملحق من محاولة اتحاد المنظمات الهندسية في العالم الإسلامي في هذا الاتجاه، وأعتقد أن التنظيم بين الاتحاد والبنك مفيد بإذن الله .

٦) عمل دراسات جدوى فنية لصناعات جديدة وتكنولوجيات جديدة في أحجام مختلفة :

صناعة بسيطة - صناعة متوسطة - صناعة ضخمة . فمثلا صناعة الورق : الجدوى الفنية لصناعة صغيرة ، والجدوى الفنية لصناعة متوسطة، والجدوى الفنية لصناعة ضخمة ، ويمكن للبنك بالطبع أن يجعل هذا مشروعا استثماريا يدر عليه دخلا .

٧) التوعية التكنولوجية :

يمكن للبنك أن يقوم بعمل منظومة في داخله تحاول أن تستفيد من الإمكانيات المبعثرة من العلماء والتقنيين والناشرين لعمل موسوعات تقنية وبرامج مرئية تقنية وبيعها للقنوات الفضائية

العربية والإسلامية التي لا تجد ما تقدمه إلا بعض الطباخين يصنعون  
طبخهم ليزيدونا وزنا .

من خلال هذه النوعية يمكن تقديم تكنولوجيات غذائية وحياتية  
تجدد من تنمية البقاء وخاصة الجهد التقني لأنصار البيئة والمهتمين  
بالتكنولوجيات الصغيرة .

كذلك يمكن رفع كفاءة الفرد بتعريفه بمجموعة المتغيرات المهمة  
في عملية صناعية ما وكيفية قيامها بطريقة بسيطة .  
ونقطة البدء تجميع كل المحاولات العالمية في هذا المجال  
واختيار النافع منها لترجمته وإعادة تقديمه للقارئ العربي أو غيره .  
ومن الأهمية بمكان أن يتم توضيب الكتاب اجتماعيا قبل  
ترجمته .

كما أن هناك برامج متلفزة عالمية في العلوم المتقدمة يمكن إعادة  
تقديمها، المهم أن هذا باب خطير للتنمية التقنية يجب على البنك أن  
يتحرك فيه .

## (٦-٧) العولمة وقضايا التقنية

أحسب أن العولمة فى أصلها هيمنة تقنية ، وفى سبيل هذه الهيمنة تنشأ هيمنات أخرى فى السياسة والاجتماع والثقافة ، تذلل الطريق أمام الهيمنة التقنية التي هي جوهر الاقتصاد العالمى اليوم . وفى محاضرة لى منذ عام تقريباً لخصت محاور هذه القضية فى سبعة محاور :

المحور الأولى : الأتمتة .

المحور الثانى : الجرأة التجريبية .

المحور الثالث : السيطرة الاقتصادية والإغواء الاقتصاد .

المحور الرابع : الإعلام بالسحر .

المحور الخامس : حواف التقنية .

المحور السادس : غياب العنصر الأخلاقى والعنصر البيئى .

المحور السابع : الضخامة الإنتاجية والتسارع الزمنى

والمكانى .

## المحور الأول : الأتمتة :

السؤال عن الأتمتة فى بلد يصنعها كالولايات المتحدة واليابان يختلف عن السؤال عنها في بلد سوف يستوردها. فمثلاً صناعة الأثاث .. هل نقوم بأتمتتها أم نستخدم العمالة الكثيفة في تصنيعها ؟ ولأننا لا نصنع الماكينات التى تؤتمت هذه الصناعة فسوف نستوردها ونستورد صيانتها ونستورد نماذج الأثاث والمواد الأولية.. أى أننا سنزيد من تبعيتنا للعولمة .

وهل من الضروري أن تكون الأتمتة مائة بالمائة أم يمكن أن تؤتمت قليلاً ونعتمد على كثافة العمل كثيراً ؟ أظن أن مثال الأثاث واضح والإجابة عليه وطنياً ليست عسيرة وهى لصالح الكثافة العمالية دون جدال .

وهناك سؤال أخلاقى : هل العمل غاية فى ذاته أم أن الإنتاج الوفير هو الغاية ؟

وأحسب أن الإجابة فى فلسفتنا الحياتية هى أن العمل المعقول هو الغاية ، وأن كثرة الإنتاج وما تسببه من وفرة فى الوقت ووفرة فى الأشياء قد تؤدى إلى ظاهرة الترف التى نهينا عنها فى ثقافتنا أشد النهى .

وأحب أن أنبه أن هناك فروقاً بين الأتمتة فى الإنتاج ( أتمتة الإنتاج ) والأتمتة فى القياس الهندسى وترقيته وجعله قياساً دقيقاً .

فالأقمار الصناعية يتم جمعها فى ورش غير مؤتمتة ، ولكن كل جزء فيها دقيق القياس إلى درجة بالغة ويصنع فى ورش رأيتها بنفسى ولا تختلف كثيراً عن المصانع البسيطة ولكنها مضبوطة من ناحية ضغط الهواء ورطوبته وحرارته والخواص الطبيعية الأخرى .

وفى النهاية أحب أن أقول بأن درجة الأتمتة المطلوبة فى بلدنا ليست بالضرورة مطابقة لنفس الدرجة فى بلد آخر ، واختيار درجة الأتمتة ينبغى أن يكون قراراً وطنياً يستهدف الصالح الوطنى اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً .

## المحور الثانى : الجرأة التجريبية

كل شىء فى الغرب قابل للتجريب .. تجريب فى الطعام ،  
وتجريب فى الشراب ، وتجريب فى الدواء ، وتجريب فى الزراعة ،  
وتجريب فى جسم الإنسان ، وتجريب فى البيئة الحيوية والبيئة  
الجوية والبيئة الفضائية ... وكل هذا التجريب مرتبط بالمجموعات  
الاقتصادية المغامرة والتي جعلت إلهاً من دون الله هذا الربح  
الاقتصادى . إن التجريب المحكوم غير المتجاوز لإنسانية الإنسان  
هو تجريب محمود ، ولكن الشطط التجريبى الذى أصبح سمة  
للمجموعات الاقتصادية المغامرة سوف يفسد البر والبحر .

إن منتجات هذا التجريب الشططى يلقي بمعظمها باسم العولمة  
على رؤوس الشعوب الفقيرة: شراباً ولباساً ودواء ومخلفات مدمرة .



## المحور الثالث : السيطرة الاقتصادية

### والإغواء الاقتصادي

السيطرة الاقتصادية ذات مظاهر متعددة، منها شراء موارد الدول المستضعفة وموادها الخام بأقل الأسعار وإعادة تصنيعها وبيعها لنا في صورة جديدة بأكبر الأسعار. بل في حالة البترول مثلاً، يضيفون إليها ضريبة يسمونها ضريبة الكربون وهي تعنى ضريبة تلوث أجوائهم نتيجة الشطط التصنيعي .

والإغواء الاقتصادي يعنى إغواء الدول المتواضعة تقنياً وعلمياً واقتصادياً بمشاركة العمالقة في مشاريع عابرة القارات .. مشاريع كل مكوناتها من الخارج وربما فتحوا لهم بعض الأسواق ، وبعد أن يكون البلد الفقير قد دفع دم الشعب بحاضره ومستقبله في مثل هذه المشاريع تتم عملية السيطرة أو الإجهاض . إن شيئاً من هذا قد تم في ماليزيا وإندونيسيا . إن القواعد العلمية والتقنية والاقتصادية في كلا البلدين لم تكن جاهزة لتوطين هذه الصناعات المتقدمة والتي استجلبت كاملة بكل طواقمها من الخارج .

## المحور الرابع : الإعلام بالسحر

إنك تشاهد التلفاز المصرى وهو يعلن عن مشروبات لا تضر ولا تنفع فيوحى إليك بالظماً حتى إذا تمكن منك ظهرت لك ظبية مليحة تخرج من أعماق البحر إلى الشاطئ وقد ألصق البَلَلُ قميصها بجسدها وبيدها زجاجة من هذا الشراب لتروى ظمأها ... فتدبّر أيها المسكين المسحور عظمة هذا الشراب واذهب إلى البقال واشتر صندوقاً أو اثنين تسترجع بهما الصورة المليحة التي تزيدك عطشاً.. ليس للرى فحسب ولكن كذلك للساحرة الفاتنة جنيّة البحر .

إننا معشر المصريين من فرط براعتنا منذ القدم في الإعلام الساحر سجّل القرآن لنا هذه البراعة في السحر حتى إن نبى الله موسى " خيل إليه من سحرهم أنها تسعى " ..

ظن الحبال المتحركة من وراء ستار حيات تسعى . وأنا إذ أقارن درجة السحر في الإعلام المصرى مقارنة بالإعلام الغربى أشهد للمصرى بالدرجات العليا .

إن هذا السحر نوع من الكذب بالتخييل والرقص والإيهام ، أفسد  
عقول أطفالنا بالإعلان عن منتجات لا تنفع بل تضر .

وقدم لنا أنواعًا من المأكولات ذات المكونات التي لا نعرفها من  
مواد غذائية ومكسبات للون والطعم كلها من قرائن السرطان  
والشيطان والعياذ بالله .

## المحور الخامس : حواف التقنية

إن عملية التصنيع لا بد أن ترتبط ارتباطاً وثيقاً بفلسفة التنمية إن كانت هناك في أوطاننا فلسفة للتنمية. إنك إن جئت بمنتج غربي يمثل حافة التقنية في بلده وبينك وبين هذه الحافة فجوة لا تسد إلا بشق الأنفس علمياً وتقنياً واقتصادياً فإنك خاسر على كل الأحوال . إن توطين التكنولوجيا عملية عبقرية شاقة تحتاج إلى استنفار الأمة علمياً وتدريباً .

هل من الأفضل أن تصنع أحدث ثلاجة في العالم تأتي كل مكوناتها من الخارج ولا تملك طرائق تطويرها وطنياً ، أم تكفى بثلاجة أقل حداثة تستطيع أن تصنع أنت معظم مكوناتها ؟ وكما كتبت من قبل أن التنمية طيف متعدد الألوان ، وأهمها : تنمية البقاء وتنمية النماء وتنمية السبق . ونحن نملك كل أدوات تنمية البقاء فتلك تنمية عشنا بها قروناً عدداً، ونملك كذلك معظم أدوات تنمية النماء إن أحسنا اختيارها . ولكل أمة تنمية سبق . ولمصر مثلاً تنمية سبق في مجالين : الثقافة العربية والإسلامية والسياحة .

إننا نستطيع أن نضاعف دخل مصر أضعافاً مضاعفة إن أحسنّا  
تصميم هاتين المنظومتين . وفى مثل هاتين المنظومتين نستطيع  
السبق فلا يفوتنا قلب غيرنا فى البلاد فى منظومات أخرى هم عليها  
قادرون .

## المحور السادس : العولمة وغياب

### العنصر الأخلاقي والعنصر البيئي

في حضارتنا نتعامل مع البيئة المحيطة بنا بالقصد والاقتصاد .  
والقصد هو غايات الشريعة الإلهية " وعلى الله قصد السبيل " فهو  
وحده الذي يحدد لنا القصد . وعندما يقول سبحانه " واقصد في  
مشيك " أى اجعل لمشييك قصدًا ( وهذا تأويلي الحضاري للآية )  
حتى وأنت في الفراش مع زوجتك، حتى وأنت تخرج للنزهة... كل  
مشيك في الحياة اجعله قاصدًا وجه الله . والمشي بالمفهوم القرآنى  
هو كل سعى الإنسان على وجه الأرض ..

﴿ فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور ﴾

( الملك : ١٥ ) .

ومن هذا المنطلق يصغى ملك عظيم لصراخ نملة .. يفهم  
منطقها ويتبسم لصراخها .

وسليمان وإن وهبه الله هذا الأمر حظًا عظيمًا له فإن الإنسانية  
مطالبة بالعمل الدؤوب والصبر المبين حتى تصل إلى هذا التناغم  
المعجز بين الإنسان والبيئة .

قرأت مرة في إحدى المجلات الأمريكية أنه لولا النمل لتعطن سطح الأرض ، ولما كانت على وجه الأرض حياة . فانظر رحمك الله لحضارتنا التقنية التي تلقى كل يوم بأطنان المبيدات على الأرض تهلك كل الحشرات النافعة .. وذلك حتى تزيد في إنتاج طعام ماسخ لا مذاق له .

علقت مرة على موقف سليمان والنملة الصارخة فقلت بأن موقف الإسلام من البيئة المحيطة يتلخص في ثلاث كلمات : الفهم والحب والتسخير .

وهو ذاته سليمان الذي سخر هدهدًا ليرأس جهاز مخابرات ذكيا؛ هدهد يحلل المجتمع الذي يعمل على وصفه للملك من الناحية السياسية والعقدية والاقتصادية والاجتماعية بأذكي الكلمات : " إني وجدت امرأة تملكهم " ( نظام حكم استبدادي ) " وأوتيت من كل شيء ولها عرش عظيم " ( الوضع الاقتصادي ) ، "وجدتها وقومها يسجدون للشمس من دون الله " ( الوضع العقدي ) "وزين لهم الشيطان أعمالهم فصدهم عن السبيل فهم لا يهتدون " ( الوضع السلوكي الأخلاقي والاجتماعي ) .

وسبحان الله، صاحبنا الهدهد يرى أن المرأة مستبدة رغم أنها على الأقل تستشير المأ من حولها، ولكنها استهانت بالأمة ككل . ولو عاش ليومنا هذا فما عساه يقول ؟

إن قضية البيئة قضية كبيرة وعمليات العولمة ستزيدها سوءاً ، ولقد ﴿ ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون ﴾ ( الروم : ٤١ ) ، ولكن الرجوع عملية صعبة جداً ، فمن الذي يطالب الشركات الجبارة العابرة للقارات أن توقف هذه الصناعات التي تلوث البيئة تلويثاً عظيماً ، والله يقول :

﴿ يوم يكشف عن ساق ويدعون إلى السجود فلا يستطيعون ﴾ ( القلم : ٤٢ ) .

ويقول أيضاً : ﴿ وحرام على قرية أهلكناها أنهم لا يرجعون ﴾

( الأنبياء : ٩٥ ) .

وأنا أنصح الذين يظنون أنني أبالغ فيما أقول أن يقرأوا الكتاب الشيق العظيم للعالم الأمريكى جيمى رفكن ( الإنترنتوى ) والذي يقول فى نهايته بعد أن يستعرض كل الفساد البيئى فى الكون المحيط :



" إن الحل ، وليس هناك حل غيره ، هو أن نعود إلى ما قبل الثورة الصناعية الأولى " .

ربما اختلفت مع هذا العالم في حتميته ولكن أعتقد أننا ما زلنا نملك الفرصة في بلادنا لنتخلص من تأثير العولمة التقنية على بيئتنا ونحسن اختيار التقنية التي لا تلوث البيئة ولا تنشر الدمار .

## المحور السابع : الضخامة الإنتاجية

### والتسارع الزماني والمكاني

تتمو المطالب الإدارية والعلمية مع ضخامة المشاريع . فلو  
ورطنا أنفسنا في مشاريع ضخمة لا نملك القدرات الذاتية على  
إدارتها فإن النفع منها سيكون ضئيلاً . هناك حجم أمثل للمشاريع  
التي تصلح لبلد ما حسب قدراته الذاتية في الإدارة والإنتاج ، وهناك  
معدلات مثلى للإنتاج تتعلق بالقدرة على استخدام الزمن وقطع  
المسافات الضخمة .

نعم تستطيع أن تنشئ مخبزاً آلياً في شمال مصر ينتج خبزاً لكل  
مصر ، وتحتاج حينئذ أن تملك السرعة التي تنقل بها هذا الخبز إلى  
كل أنحاء القطر .

هل هذا أنسب أم سلسلة من المخابز تنتشر في كل حي من  
الأحياء ولا تحتاج إلى عمليات نقل وشاحنات وثلاجات ، وفوق ذلك  
نظام دقيق للإدارة ؟

ما زلت أذكر كتابًا للاقتصادي الإنجليزي الشهير شوميكرو  
عنوانه " الصغير هو الأجمل " ، والرجل ينظر إلى القضية من  
الناحية الجمالية والإنسانية .

إن أصحاب العولمة يسعون لتركيز الإنتاج في مؤسسات ضخمة  
يملكون هم صنعها وإدارتها ، ونحن نقف أمامها مبهورين مسحوقين .  
إن ما دعا إليه شوميكرو في كتابه " الصغير هو الأجمل " جدير  
بأن تعتبر به الشعوب التي لم يدركها سرطان القوة الكونية وشروعه .

فتصميم منظومة التنمية يجب أن يأخذ في الحسبان صغر  
الأحجام وإنسانية الأزمنة والمسافات والتناغم مع طبيعة الإنسان  
وإعطائه القدرة على أن يصبح سيد الأشياء وليس عبدًا ذليلاً لها .

وأي سعادة تلك التي يدركها الإنسان في ضياع عمره في قطع  
المسافات الضخمة بسرعات هائلة ، وأي جمال في هذا وأي متعة في  
ذلك ؟

في زيارة للملك فيصل عليه رحمة الله لجامعة الظهران  
عام ١٩٦٧م وكنت أعمل أستاذًا مساعدًا بها تركت الوفد الاستقبالي

وجلست مع بدوى عجوز يصنع القهوة للملك وأصحابه . ولقد استأنس بى فأجلسني بجواره وهو يصنع قهوة الملك .

أوقد ذلك البدوى العجوز النار فى فحم يحمله معه ، وضع البنى و" الهيل " وأشياء أخرى فى طاسة وظل يحمصها على النار الموقدة ، فلما تحمست وضعها فى هون خشبى وظل يدقها بدقات موسيقية جميلة وهو يتمتم بغناء كأنه حداء الإبل ، ثم وضع إبريق القهوة فوق النار فلما استوت وطابت أهدانى أول فنجان منها قبل أن يذهب إلى الملك .

قولوا لى بربكم : أستبدل الذى هو أدنى بالذى هو خير ؟

أستبدل الناسكافيه بقهوة صاحبى البدوى الأمين ؟

وما وجه السرعة فى أن أشرب قهوة مجهزة من قبل ؟

﴿ ومن يعيش عن ذكر الرحمن نقيض له شيطاناً فهو له

قرين ﴾ .

( الزخرف : ٣٦ )

وبعد ، فحسبى أننى حاولت أن أشير إلى بعض المحاور فى

علاقة العولمة بالتقنية . والأمر يحتاج إلى بحوث متخصصة من كل

القادرين عليها من علماء التقنية والسياسة والاجتماع والأخلاق  
والعقائد .

﴿ إن نظن إلا ظناً وما نحن بمستيقنين ﴾

( الجاثية : ٣٢ ) .

﴿ وعلى الله قصد السبيل ومنها جائر ولو شاء لهداكم  
أجمعين ﴾

( النحل : ٩ ) .

أ . د . سيد دسوقي حسن



## محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة
مقدمة المؤلف	٥
<b>الفصل الرابع</b>	
الطاقة البشرية بين الحرفية والإنتاج النمطى فى العالم النامى	٧
<b>الفصل الخامس</b>	
التقليد واستنبات التكنولوجيا	٢١
<b>الفصل السادس</b>	
منظومة الصيانة فى دولة نامية	٣١
<b>الفصل السابع</b>	
الواقع التتموى وبعض المحاولات الإصلاحية	٣٩

